نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ٢٢٤ - ٢٢٥ يناير/كانون ثان - فبراير/شباط ٢٠٠٧

في هذا العدد

يعرض هذا العدد في ملفه الخاص للكارثة الإنسانية العراقية الجارية، والتي جاوز ضحاياها المليون قتيل، وصدرت إلى دول الجوار ملايين اللاجئين، فضلاً عن التوسع غير المسبوق في تطبيق عقوبة الإعدام، والتي كان أبرزها إعدام صدام حسين وعدد من رفاقه بعد محاكمات مبتسرة.

كما يعرض في باب الوقائع والمتابعات لأبرز التطورات الجارية في ١١ بلداً عربياً، يتقدمها التفاصيل المفزعة لجرائم إسرائيل قتل الأسرى المصريين بعد حرب ١٩٦٧ بدماء باردة.

ويعرض كذلك لجرائم إسرائيل المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الاقتتال الأهلي والانفلات الأمني الذي يلم بالأراضي الفلسطينية.

كما يعرض في باب الشكاوى والمداخلات لأبرز انتهاكات الحرب غير المنضبطة على الإرهاب التي باتت عاملاً رئيسياً في تقويض ضمانات حقوق الإنسان، ومداخلات أخرى بشأن بعض الانتهاكات التي شهدتها بلدان عربية.

قتل الأسرى المصريين ..(٥)

كشف الإعلام الإسرائيلي عن تفاصيل لجرائم قتل الأسرى المصريين بدماء باردة بعد حرب ١٩٦٧. والمنظمة تتعهد بملاحقة مرتكبي الجريمة لمعاقبتهم.

العراق ..(٢)

استمرار انهيار الوضع في العراق ليصل عدد الضحايا إلى مليون قتيل في ظل تجاهل أمريكي لحقيقة الحرب الأهلية الجارية.

العراق ..(٣)

المنظمة تحصل على وثائق تفيد بذبح برزان التكريتي حياً والمنظمة تطالب الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق دولية في هذه الجريمة.

فلسطين ..(٦)

في تحد سافر لمشاعر المسلمين تعتدي إسرائيل على المسجد الأقصى وتكثف جرائم إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني وقياداته.

السودان ..(٨)

خلافات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد أحداث "ملكال" وتوجيه الاتهام الجنائي الدولي لمسئولين عن الجرائم في دارفور.

اليمن ..(١٢)

تجدد الاشتباكات بين قوات الجيش والحوثيين وسقوط عشرات القتلى والمنظمة تدعو أطراف النزاع إلى ضبط النفس و التعجيل بالحوار الوطني.

سوريا ..(١٦)

السلطات السورية تصعد التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية. والمنظمة العربية في سوريا تطرح رؤيتها للعام ٢٠٠٧.

وقائع ومتابعات ..(٥)

تقارير عربية ودولية ..(١٩)

شكاوى ومداخلات ..(٢١)

أخبار المنظمات ..(٢٥)

العراق
جريمة ممتدة .. وكارثة تضطرد

استمر العراق يحتل رأس قائمة الكوارث الإنسانية التي يشهدها العالم مع تزايد تقديرات ضحاياه لتقارب المليون قتيل، فيما لا تزال سلطات الاحتلال الأمريكي تتعامل مع التدهور المضطرد فيه باعتباره نتيجة لسلسلة من أخطائها السياسية البسيطة التي تستدعي قدراً من التصحيح، وهو ما كذبته وتكذبه الوقائع الملموسة على الأرض، ولا تبدي الإدارة الأمريكية أي اهتمام بالمناشدات والدعوات العالمية الإقليمية المختلفة للاعتراف بخطأها في غزو العراق وفى إدارة شئونه التي أوصلته إلى حرب أهلية طاحنة وتمزق واسع على أسس مذهبية وعرقية وطائفية.

فمن ناحية، قدرت منظمات غربية عدد ضحايا العدوان والحرب في العراق منذ احتلاله بمليون قتيل، بعد أن كانت قدرتها حتى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٦ بستمائة وخمسة وخمسين ألف قتيل، وعزت الزيادة الكبيرة في التقديرات التي أضافتها لأعداد الضحايا الذين راحوا ضحية للعدوان والحرب بشكل غير مباشر، ومنهم على سبيل المثال الأطفال والنساء الحوامل الذين توفوا نتيجة نقص الرعاية الصحية أو عدم قدرتهم على الوصول إليها في ظل الفوضى الأمنية.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية قد كذبت التقديرات الغربية السابقة، وتبعتها في ذلك حكومة "المالكي" التي أعلنت على لسان وزير الصحة أن أعداد الضحايا عن نفس الفترة بلغ مائة وأربعة وخمسين ألفاً، فإن هذا لم يقلل على الإطلاق من جسامة التقديرات في ضوء المعايير المستخدمة.

وعلى صعيد الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال والقوات العراقية، فقد قتل العشرات في مطلع فبراير/شباط، أثناء هجوم مشترك على قرية السمرة جنوب بغداد، والتي تسكنها عشائر "الدليم" بعد أن طوقت قوات الاحتلال القرية من جهة الغرب واقتحمتها القوات العراقية من الشرق، وقصفت قوات الاحتلال القرية بالقنابل "العنقودية والصواريخ" مما أسفر عن تدمير قرابة ١١منزلا على رؤوس ساكنيها المدنيين، وتدمير مسجد القرية، وقتل ما يزيد عن ٧٠ شخصاً من بينهم نساء وأطفال وعائلات بأكملها، وتم اعتقال عشرات من الأهالي، من بينهم ٨ أطفال سلمتهم قوات الاحتلال إلى القوات العراقية التي "أعدمتهم رمياً بالرصاص"، واتهم احد سكان القرية في تصريح خاص لمراسل "قدس برس" الحكومة العراقية بالتحريض ضد أبناء القرية، التي قال إنها تصدت أكثر من مرة لهجمات الميليشيات التابعة للقوى المهيمنة على السلطة والتي حاولت تهجيرهم من مناطقهم.

وكانت قوات الاحتلال الأمريكي والقوات العراقية قد شنت هجوماً دموياً في ٢٨ يناير/كانون ثان، على منطقة الزرقاء الواقعة على أطراف مدينة النجف، وأفادت منظمات عراقية غير حكومية أن قوات الاحتلال استخدمت قنابل عنقودية أثناء الهجوم، مما تسبب في مقتل المئات من المدنيين واعتقلت مئات آخرين، وورد أنهم أفراد ينتمون إلى ميليشيا معروفة باسم"جند السماء" وهي ميليشيا غير نشطة عسكرياً يؤمن أفرادها بقدوم "المهدي المنتظر"، وقد تضاربت تصريحات المسئولين وقوات الاحتلال حول أسباب هذه المجزرة بشكل لافت، الأمر الذي أكد المزاعم بأن مسئولين عراقيين قدموا معلومات كاذبة لقوات الاحتلال لتصفية حسابات شخصية لهم مع عشيرة الحواتمة العربية، وقد طالبت هيئة علماء المسلمين بتشكيل لجنة تحقيق محايدة تشرف عليها جهات دولية للتحقيق في وقائع هذه المجزرة.

..الاحتلال يقتحم مسجد براثا

اتهمت قوات الاحتلال "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" باستخدام مسجد "براثا" الواقع في منطقة "العطيفية" في بغداد كمقر للاعتقال والتعذيب والقتل على الهوية، وجاء هذا الاتهام بعد هجوم شنته قوات الاحتلال وقوات الأمن العراقية على

المسجد الشيعي في ١٤ فبراير/شباط، ومصادرتها أسلحة وذخائر، وقد ترددت خلال الشهور الماضية الإفادات عن سيطرة مليشيات المجلس الأعلى على المسجد واستخدامه كمقر لأعمال عنف مذهبي ضد المواطنين السنة، وأنه يضم مقبرة للأشخاص الذين يتم قتلهم في المعتقل الملحق بالمسجد.

.. بدء العمل بخطة أمن بغداد

وتابعت الإدارة الأمريكية ارتكاب الأخطاء في العراق، حيث رفضت الدعوات الدولية وآخرها دعوة السكرتير العام السابق للأمم المتحدة "كوفي أنان" لعقد قمة دولية لبحث الوضع في العراق، ودشنت خطتها لتحقيق السيطرة على بغداد، وزعمت بأن هدف الخطة هو استعادة الأمن المفقود في بغداد، وهو ما جاء تأكيداً لتصريحات مسئول استخباراتي أمريكي لوسائل الإعلام العربية بأن فقدان السيطرة على بغداد سيؤدي إلى فقدان السيطرة على العراق.

وقد عززت الإدارة الأمريكية قواتها في العراق بإرسال ٢٢ ألف جندي إضافي بزعم الانتشار في العاصمة، وهو ما جاء مناقضاً لتعهداتها الداخلية بالنظر في جدولة انسحاب قواتها، وفي تجاهل لدعوات الكونجرس المناهضة للخطة، وهي الدعوات التي انتقدتها وزيرة الخارجية مطالبة الكونجرس بعدم التدخل في إدارة ما أسمته بـ"الحرب في العراق".

وقد دشنت الخطة الجديدة بهجوم دموي واسع ضد سكان شارع حيفا في بغداد بزعم ملاحقة عناصر المقاومة فيه، ولم تراع قوات الاحتلال والقوات العراقية الداعمة لها في هجماتها التي استمرت قرابة الأسبوعين تجنب السكان المدنيين الذين يقدر عددهم بقرابة ٢٠ ألفاً، وراح المئات من المدنيين ضحية للهجوم، وتشرد غالبية السكان بعدما تهدمت منازلهم بشكل كامل أو جزئي.

ومما دلل على كذب المزاعم الأمريكية احتجاج موظفي الوزارات العراقية القائمة في شارع حيفا على إخلاء وزارتهم ووقفهم عن العمل طوال الهجوم، مما يشير إلى أنه لو صحت المزاعم لكانت هذه الوزارات هدفاً لما تسميهم الإدارة الأمريكية بـ"المتمردين" باعتبارها جزءاً من الحكومة المتهمة من جانب المقاومة بالتحالف مع الاحتلال.

..إعدامات بالجملة

في تطور مؤسف، قامت الحكومة العراقية بشكل مفاجئ بتنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"، والذي تم في صبيحة يوم عيد الأضحى المبارك الذي تعم فيه البهجة أرجاء العالم الإسلامي والمسلمين، الأمر الذي أثار استياء شعبياً واسعاً.

غير أن الشكوك قد لفت عملية تنفيذ الإعدام بعد ما نشرت الصحف لقطات يظهر فيها جرح غائر في رقبة الجثمان، وهي الشكوك التي تضاعفت بعد ما جرى بشكل مفاجئ أيضاً تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بحق أخيه غير الشقيق "برزان التكريتي" و"عواد البندر"، وصدور بيان رسمي يشير إلى انفصال رأس "التكريتي" عن جسده خلال الشنق، وهو ما كذبته مصادر سياسية وعلمية مختلفة.

وقبل نهاية فبراير/شباط، تلقت المنظمة من مصادر موثوقة تقريراً طبياً من داخل العراق حول المعاينة العينية والميكروسكوبية لجثمان "التكريتي" انتهى إلى أن فصل الرأس عن الجثمان قد تم باستخدام آلة حادة، بل ورجح التقرير أن "التكريتي" قد جرى ذبحه حياً، مستدلاً بعدد من الشواهد العينية، وهو ما يؤكد الحاجة لإجراء تشريح للجثمان للتأكد من سبب وفاته، ووسيلة الإعدام.

وقد وجه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة خطابات عاجلة إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالإعدام التعسفي، وحثهم على سرعة تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة تضم خبراء في علم التشريح للتوجه على وجه السرعة إلى العراق وفحص الجثمان والنظر في ملابسات إعدام "التكريتي"، وأنه في حالة ثبوت تعرض "التكريتي" للذبح فإنه يجب اعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية تستوجب محاكمة مرتكبيها.

وعلى صعيد متصل، وجه الأمين العام للمنظمة في وقت سابق ندائين عاجلين إلى كل من المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالإعدام التعسفي، وحثهما على سرعة التدخل بشكل فاعل لوقف تنفيذ حكم الإعدام بحق "طة ياسين رمضان" نائب رئيس الوزراء العراقي السابق، والذي جرى تشديد عقوبته من المؤبد إلى الإعدام.

وكانت المنظمة قد جددت إدانتها للأحكام الصادرة عن المحكمة العراقية

العليا والقانون الصادر بتشكيلها وطريقة عملها، وهى المحكمة التي جرى تشكيلها بمعزل عن مجلس القضاء العراقي الأعلى ومن قضاة غير تابعين له ومشكوك في حيادهم، ولا يتاح الطعن على أحكامها أمام محكمة التمييز العادية، وينحصر هذا الحق في غرفة تمييز تابعة لها.

كما رصدت المنظمة في وقت سابق المخالفات التي شابت المحاكمات في قضيتي "الدجيل" و"الأنفال"، وإذ أكدت المنظمة في مختلف بياناتها حرصها على عدم إفلات الجناة من العقاب أيا كانت صفاتهم، غير أنها أكدت التمسك بإجراء محاكمات تتوافر فيها الشروط والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وتعبر المنظمة عن استيائها من المعلومات بشأن الآلاف من أحكام الإعدام الصادرة عن أجهزة القضاء العراقي في القضايا السياسية والأمنية، والتي تمثل توسعاً غير مسبوق في استخدام هذه العقوبة القاسية التي أكد القانون الدولي على الحد من استعمالها، ووجه إلى تبني السياسات والتشريعات اللازمة لوقفها إلغاء العمل بها كلما أمكن.

.. والمنظمة تدين سياسات التهجير القسري

تتابع المنظمة ببالغ القلق، التصريحات الصادرة عن اللجنة العليا المكلفة بتطبيع الأوضاع في كركوك، (وفقاً للدستور العراقي)، بشأن عزمها تهجير العشائر العربية والتركمانية ومختلف الأقليات من كركوك، بزعم أنهم ليسوا من سكان المدينة و"تجب إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية" بعد دفع تعويضات مالية لهم. كما يثير القلق تواصل المحاولات الرامية لإلحاق كركوك بإقليم كردستان.

والمنظمة إذ تدين هذا القرار، فإنها تحذر من مغبة الشروع في عمليات الترحيل، كما تحذر من ضم كركوك إلى إقليم كردستان، الأمر الذي يؤجج النزاع العرقي المستشري في العراق، ويفاقم من المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية، وتدعو كافة الفئات العراقية إلى توخي الحكمة وتغليب المصالح الوطنية.

.. وتفاقم مأساة اللاجئين

ومن ناحية أخرى استمرت مشكلة النازحين واللاجئين في التفاقم خلال الشهرين الماضيين، فوفقاً للمفوض السامي لشئون اللاجئين، يقدر عدد المهجرين داخلياً بنحو ١,٧ مليون عراقي، من بينهم حوالي ٥٠٠ ألف نزحوا منذ تفجير مرقد "سامراء" في فبراير/شباط ٢٠٠٦، بينما يقدر عدد العراقيين الذين نزحوا إلى الدول المجاورة بحوالي مليوني عراقي، من بينهم حوالي ٧٠٠ ألف يقيمون حالياً في الأردن وقرابة المليون في سوريا.

وتواجه اللاجئين العراقيين العشرات من المشاكل للحصول على الإقامة في دول اللجوء، فضلاً عن نقص الموارد المالية، وعجز الدول المستضيفة عن استيعابهم، وقد أصدرت المنظمة في ١١ فبراير/شباط بياناً ألقت فيه الضوء على مأساة اللاجئين العراقيين، وحذرت من استمرار تجاهل المجتمع الدولي لمعاناتهم، وأعربت عن بالغ قلقها من التقارير الواردة بشأن استفحال أزمتهم هرباً من جحيم الحرب الدائرة في العراق، وأن أجهزة الأمم المتحدة تقدرهم بقرابة المليوني لاجئ في سوريا والأردن ومصر، في الوقت الذي تتجاوز فيه تقديرات المنظمات غير الحكومية حاجز الأربعة ملايين لاجئ.

وقال البيان إن المنظمة تعرب عن قلقها أيضاً للاضطراد المستمر في أعداد هؤلاء اللاجئين في ظل تزايد أزمة النزوح داخل العراق، والتي تقدرها بعض المصادر العراقية بقرابة المليوني نازح فروا من ديارهم نتيجة لجرائم الاحتلال المتواصلة وتصاعد أعمال القتل على الهوية في ظل اتساع أعمال الاقتتال الأهلي وسياسات التهجير القسري الجارية على أسس مذهبية وطائفية وعرقية، ولا سيما فى كل من في بغداد وكركوك.

كما ضاعف من قلق المنظمة عجز الدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين عن استيعابهم وتقديم المساعدات اللازمة لهم في ظل غياب الدعم الدولي الواجب وتزايد التحديات الأمنية الناجمة عن تزايد أعداد اللاجئين واستمرار تدفقهم، الأمر الذي يفاقم من المأساة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

وطالبت المنظمة سلطات الاحتلال الأمريكي بتحمل مسئولياتها في حفظ الأمن وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وبسرعة وضع جدول زمني لانسحاب قواتها.

كذلك طالبت المنظمة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية بعقد مؤتمر دولي عاجل حول العراق وإطلاق خطة عمل جادة لوقف الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي، كما ناشدت المجتمع الدولي توفير الدعم الواجب لجهود إغاثة وحماية اللاجئين والنازحين العراقيين".

الكشف عن تفاصيل مفزعة في جرائم قتل الأسرى المصريين والمنظمة تؤكد على وجوب ملاحقة الجناة

أصيب الرأي العام في مصر والبلدان العربية بصدمة كبيرة بعد إذاعة وسائل الإعلام الإسرائيلية -في تحد واضح- تفاصيل مفزعة لجريمة قتل ٢٥٠ أسيراً مصرياً بدماء باردة بعد توقف القتال في معارك حرب العام ١٩٦٧، والتي تمت على أيدي أفراد الوحدة العسكرية "شكيد" بإشراف وأوامر قائدها آنذاك "بنيامين بن أليعازر" وزير البنية التحتية الإسرائيلي ووزير الدفاع السابق، وهي الوحدة التي كان أسسها "أرييل شارون" في مطلع الخمسينيات.

وكان التليفزيون الإسرائيلي قد أذاع فيلما وثائقياً بعنوان "روح شكيد" يتضمن دور هذه الوحدة في معارك حرب العام ١٩٦٧ التي اعتدت خلالها إسرائيل على مصر وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وتضمن الفيلم شهادات لجنود من وحدة "شكيد" والتي شملت عرض تفاصيل جريمة قتل الأسرى المصريين بعد إلقاء أسلحتهم.

ومن المعروف أن هذه الجريمة تعد واحدة من جرائم قتل الأسرى المصريين خلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، والتي كانت المنظمة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان تحركت بصددها في النصف الأول من التسعينيات بعدما أذاع بعضاً من تفاصيلها الكاتب الإسرائيلي "يوري أفنيري" استناداً إلى شهادات موثقة لضباط خدموا تحت إمرة "أرييل شارون" خلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وأصابت الرأي العام حينها بالصدمة، وأدت إلى ممارسة ضغوط رسمية مصرية على إسرائيل أسفرت عن إصدار رئيس الوزراء السابق "شيمون بيريز" أوامره بالتحقيق فيها، غير أن التحقيق الذي انتهى في العام ١٩٩٦ لم تعلن نتائجه حتى اليوم.

وعقب تداول وسائل الإعلام لما تضمنه الفيلم الوثائقي، قامت الخارجية المصرية باستدعاء السفير الإسرائيلي بالقاهرة والاحتجاج رسمياً على هذه الوقائع، فيما تدافعت الدعوات في البرلمان المصري للمطالبة بملاحقة الجناة والتحرك قضائياً لدى محكمة العدل الدولية وإبقاء الملف مفتوحاً لحين النيل من الجناة، وامتدت الدعوات للمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي وقطع العلاقات الدبلوماسية.

وكانت المنظمة قد انضمت إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في بلاغها المقدم للنائب العام المصري ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أرييل شارون" للتحقيق في جرائم قتل الأسرى ، وجددت المنظمة حينها استعدادها تجنيد امكاناتها لتقديم الدعم التقني اللازم لملاحقة الجناة.

وفي ذات السياق، أصدرت المنظمة بياناً في مطلع مارس/آذار أعربت فيه عن صدمتها البالغة من التفاصيل المفزعة التي أوردتها وسائل الإعلام الإسرائيلية عن قيام الوحدة العسكرية الإسرائيلية "شكيد" بقتل ٢٥٠ أسيراً مصرياً بدماء باردة عقب انتهاء المعارك في حرب العام ١٩٦٧، وهي الجريمة التي وقعت بأوامر وإشراف "بنيامين بن أليعازر" وزير البنية التحتية الإسرائيلية الحالي.

وتوفر هذه التفاصيل والشهادات التي تضمنها الفيلم التسجيلي الإسرائيلي "روح شكيد" أدلة إضافية دامغة عن إحدى جرائم قتل الأسرى المصريين خلال حرب ١٩٦٧، وتشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي ومخالفة جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الثالثة منه المتعلقة بتنظيم قواعد معاملة أسرى الحرب تستوجب الملاحقة الفورية لمرتكبيها.

وإذ تجدد المنظمة إدانتها لجرائم قتل الأسرى المصريين، فإنها تطالب الحكومة المصرية بالتحرك بشكل عاجل لملاحقة المسئولين عنها، وتدعوها لاستئناف الجهود السابقة بشأن التحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين خلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وتجدد استعدادها لتقديم كل ما تستطيع للمساعدة في منع الجناة من الإفلات من العقاب، كما تبدي عزمها العمل مع جماعات حقوق الإنسان على ملاحقة المسئولين عن هذه الجرائم".

فلسطين
تواصل جرائم الحرب الإسرائيلية
واشتباكات أهلية دامية

تتابع المنظمة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان على الصعيدين العربي والدولي بكل قلق العدوان الإسرائيلي الأخير على المسجد الأقصى؛ لما يمثله من انتهاك جسيم لمبادئ القانون الإنساني الدولي ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بتنظيم معاملة المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال، والتي تحظر إجراء أي تغييرات من هذا النوع وبصفة خاصة على المنشآت القائمة والمنشآت ذات الطابع الديني والأثري، ويضاعف من هذا القلق ما لهذا العدوان من آثار وخيمة على حال السلم المتصدع في المنطقة والذي سيؤدي إلى مضاعفة التوتر فيها، بما يؤدي إلى مزيد من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان.

ويبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحلفاءها في الإدارة الأمريكية الذين يوفرون توفر لها الحماية من النقد الدولي لا يقدرون المخاطر الجمة التي تحيط بالمساس بالمسجد الأقصى الذي يعد أحد المقدسات الرئيسية للمسلمين، رغم أن العدوان على المسجد كان نفسه سبباً في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ والتي سميت بانتفاضة الأقصى.

كما يبدو أن فشل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهداف سياساتها العدوانية ضد لبنان، والشعور بالعجز عن النيل من الطموحات النووية الإيرانية، قد دفعها لمحاولة تحقيق انتصارات داخلية وهمية لإرضاء قطاعات المتطرفين اليمينيين في حكومتها عبر استكمال مخططاتها لتهديد المدينة المقدسة والنيل من المسجد الأقصى وأساساته كتمهيد لتحقيق أساطير تلمودية لإنشاء الهيكل الثالث المزعوم.

وهو ما تؤكده مخططات الحفريات الجارية حالياً بحجة هدم منزل متداع وجسر خشبي عتيق يقود إلى الجدار الغربي لحرم المسجد الأقصى والذي يسميه المسلمون بـ"حائط البراق"، ويعتبره الإسرائيليون حائط المبكي، وتتكامل هذه الحفريات مع حفريات سابقة تم إجراءها أسفل الحرم الشريف على اتجاهين، الأول يمر تحت المسجد الأقصى نفسه والثاني يمر تحت مسجد البراق الواقع داخل الحرم بجوار الجدار الغربي، وهي الحفريات التي تم إجراءها بحجة البحث عن آثار يهودية مزعومة، وهي الآثار التي لم يتم العثور على أي منها رغم أربع سنوات متصلة من الحفريات.

وقد أوردت مصادر صحفية إسرائيلية أنباءً متواترة في وقت سابق عن قرب اكتمال إنشاء مدينة سياحية في الأماكن الواقعة أسفل الحرم القدسي باتجاه أساسات المسجد الأقصى، وهو ما يهدد المسجد بالتداعي في حال استمرار الحفريات أو حدوث نشاط زلزالي بسيط.

كما تتكامل الحفريات الجارية حالياً عند حائط البراق الغربي مع الحفريات السابقة أسفل الحرم باتجاه مسجد البراق الملاحق للجدار بشكل يؤدي إلى تداعي الجدار ومسجد البراق، الأمر الذي يحقق أهداف الجماعات الدينية المتطرفة في العمل على إنشاء الهيكل الثالث بزعم أن الموقع ذاته كان للهيكلين الأول والثاني.

ومن المعلوم أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تمنع على سكانها العرب ترميم منازلهم في مدينة القدس، وبصفة خاصة المنازل الواقعة داخل البلدة القديمة (القدس التاريخية)، وفى حال سقوط الأبنية تحظر عليهم السلطات إعادة بنائها.

كما تجدر الإشارة إلى عمليات الاستيلاء المسلح التي يقوم بها المستعمرون الإسرائيليون على المنازل العربية في البلدة القديمة، وبصفة خاصة المنازل التي قد يغادرها سكانها للسفر أو للسياحة، في بعض الأحيان جرى

الاستيلاء على منازل سكان عرب تركوا منازلهم لساعات فقط، وفى أحيان أخرى تم الاستيلاء بالقوة على منازل وبداخلها سكانها، حيث يتمتع المستعمرون بحرية حمل الأسلحة النارية والأوتوماتيكية، ويمنع السكان العرب من ذلك.

وعادة ما تقضي المحاكم الإسرائيلية برفض دعاوى السكان العرب الذين جرى الاستيلاء على منازلهم، ولم يتمكن السكان العرب من استرداد أكثر من ٨% من منازلهم التي جرى الاستيلاء عليها بعد اللجوء للمحاكم الإسرائيلية التي فصلت لصالحهم بعد فترات تمتد من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة.

وقد اضطر بعض السكان العرب إلى طلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية لأغراض التمكن من الحفاظ على مساكنهم أو لأغراض اللجوء للقضاء الإسرائيلي لاسترداد ممتلكاتهم التي جرى الاستيلاء عليها، وهو ما يعد سياسة إسرائيلية هادفة إلى تقليص أعداد السكان العرب الخاضعين للسلطة الوطنية الفلسطينية في المدينة المقدسة، في الوقت الذي تتضاعف فيه أعداد المستعمرين فيها، لتقويض قدرة السلطة الفلسطينية على المطالبة بحقوقها في السيادة على المدينة القديمة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد انتهت سلطات الاحتلال من بناء الجدار العازل حول المدينة المقدسة، وقامت بعزل العشرات من القرى العربية التابعة للمدينة بهدف تقليص أعداد سكانها العرب، وعمدت إلى التفاف الجدار حول مستعمراتها لضمها إلى المدينة، غير عابئة بأحكام اتفاقات جنيف وقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المختلفة.

وخلال اجتماعها في ١١ فبراير/شباط، أدانت اللجنة التنفيذية للمنظمة العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى، وأعربت عن دعمها لقرار الجامعة العربية اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، ودعت الحركة الدولية لحقوق الإنسان وقوى المجتمع المدني العربي للعمل على وقف الجرائم الإسرائيلية وحذرت من مخاطرها على السلم والأمن الدولي.

كما أصدرت المنظمة **نداءً عاجلاً** دعت فيه السكرتير العام للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو للتدخل فوراً لوقف هذه الجرائم، ودعت المجتمع الدولي للاضطلاع بمسئولياته لصيانة السلم والأمن الدولي، ونبهت إلى مخاطر نجاح مخططات الاحتلال الإسرائيلي على الاستقرار وأوضاع حقوق الإنسان في المنطقة.

وناشدت القوى الفلسطينية المجتمعة حينها في مكة المكرمة والوحدة في مواجهة المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني ومدينة القدس والمسجد الأقصى".

..واستمرار التوغلات والاغتيالات

ومن ناحية أخرى واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية اقتراف جرائمها اليومية، من توغل في المدن والبلدات الفلسطينية، واغتيال رموز وعناصر المقاومة الفلسطينية، وكذلك عمليات القتل والتنكيل على الحواجز بحق المدنيين، واعتقال العشرات منهم، فضلاً عن استمرارها في فرض الحصار على كافة المدن وغلق كافة المعابر.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كان حصاد الجرائم الإسرائيلية منذ ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٦ وحتى ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٧ مقتل ٥٠٤ مواطنين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٣٢٠ منهم من المدنيين، من بينهم ٩٦ طفلاً و٣٠ سيدة قتلوا في قطاع غزة، وإصابة ١٧١٩ مواطناً فلسطينياً، معظمهم من المدنيين العزل، من بينهم ٣٦٩ طفلاً و١١١ سيدة، ومسعفون طبيون وصحفيون فضلاً عن تدمير ٧٣ منزلاً سكنياً، فضلاً عن إطلاق ٣٢٩ صاروخ جو ـ أرض معظمها من طائرات إف ١٦ باتجاه أهداف معظمها مدنية.

كما تابعت سلطات الاحتلال الإسراع في بناء الجدار العازل، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح جدارها العنصري، فأصدرت أمراً عسكرياً جديداً في ٢٨ يناير/كانون ثان، ينص على الاستيلاء على مساحة ٤٤,٦٠٠ متر مربع بوضع اليد من أراضي بلدتي بروقين وكفر الديك، غربي سلفيت أقصى جنوب غربي نابلس، ويمثل هذا الأمر العسكري مرحلة جديدة في بناء جدار الضم الذي تقيمه إسرائيل في عمق الأراضي الفلسطينية.

كذلك استمرت اعتداءات المستعمرين، والتي تتم بموافقة وحماية قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، ففي ١١ من يناير/كانون ثان استأنف المستعمرون في مستوطنة "سوسيا" جنوب شرقي بلدة يطا في جنوبي محافظة الخليل، عمليات التجريف لشق طريق استيطانية جديدة،

يزيد طولها على الكيلومتر، ما أدى إلي تجريف ومصادرة حوالي مائة وخمسين دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين، الذين حرموا من دخولها في العام ٢٠٠٣ بأمر عسكري إسرائيلي.

وفي ٢٣ يناير/كانون ثان أقدم مستوطنون على خطف طفل من بلدة حزما شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، واعتدوا عليه بالضرب المبرح حتى أفقدوه الوعي، ثم أعادوه إلي المكان الذي اختطفوه منه، وفي ٢٤ يناير/كانون ثان، اقتحمت مجموعة من المستوطنين، تحت حماية قوة عسكرية إسرائيلية، قرية عورتا جنوبي مدينة نابلس، واعتدوا على مقبرة القرية وممتلكات تعود لمدنيين فلسطينيين بزعم أن المقبرة تضم مقامات دينية يهودية.

..وفاة فلسطيني في سجن النقب نتيجة لسوء المعاملة

لقي المعتقل الفلسطيني "جمال حسن عبد الله السراحين" المعتقل إدارياً منذ ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٦، مصرعه في ١٦ يناير/كانون ثان، بسبب سوء المعاملة، وقد أفاد نادي الأسير أن المعتقل ظل يعاني لمدة أسبوع من آلام حادة في الصدر، وقد رفضت إدارة سجن النقب نقله إلى المستشفى حتى يوم وفاته.

والمنظمة إذ تدين سياسات التعذيب وسوء المعاملة ونقص الرعاية بحق المعتقلين الفلسطينيين، فإنها تطالب بإجراء تحقيق دولي محايد في ملابسات الوفاة، وتطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المعتقلات الإسرائيلية والوقوف على ظروف وأوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب فيها.

وتعكس وفاة "السراحين" الوضع المأساوي الذي يعيشه ١٠ آلاف أسير فلسطيني في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، يحتجز أكثر من نصفهم في معتقلات صحراء النقب ويعيشون في أسوأ الظروف، وتصنف المنظمة احتجاز هؤلاء كجريمة حرب وفقاً لاتفاقية جنيف التي تحظر أخذ رهائن، حيث تستخدم هؤلاء الأسرى كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية في المفاوضات.

وعلى **صعيد الشأن الداخلي الفلسطيني** يثير أسف المنظمة العربية لحقوق الإنسان التطاحن الداخلي والاشتباكات الدامية التي دارت بين عناصر حركتي "فتح" و"حماس"، والتي وصلت إلي ذروتها في الأول من فبراير/شباط، في أعقاب اعتراض عناصر مسلحة من حركة حماس وأفراد من القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية طريق قافلة من الشاحنات التابعة لحرس الرئاسة كانت في طريقها من جنوب القطاع إلى مدينة غزة، والاستيلاء عليها بادعاء أنها محملة بالأسلحة، ودارت اشتباكات مسلحة بين الجانبين، أسفرت عن مقتل أربعة من أفراد أمن الرئاسة والأمن الوطني، وأدت لاندلاع اشتباكات دامية استمرت لمدة أربعة أيام، ارتكب خلالها الطرفان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تمثلت في الاستهتار بحياة المدنيين واستخدام المنشآت المدنية، خاصة المباني السكنية في العمليات القتالية، وإقامة التحصينات العسكرية في شوارع تقع في مناطق مكتظة بالسكان، فضلاً عن الاعتداء على جامعات ومؤسسات إعلامية، مما أودى بحياة العشرات من المدنيين، وعناصر من قوات الأمن الوطني والقوة التنفيذية، فضلاً عن إصابة المئات وترويع الآمنين.

وتأمل المنظمة أن تنجح جهود التهدئة التي توصل إليها طرفا النزاع برعاية سعودية في مدينة "مكة المكرمة" في إنهاء الخلاف الفلسطيني، وتدعو كافة الأطراف إلي توخي الحكمة حقناً للدماء، وتدعو الشعب الفلسطيني للتماسك والوحدة.

وعلى صعيد آخر، تدين المنظمة موقف المجموعة الرباعية وتراخي أعضائها في مواجهة الهيمنة الأمريكية عليها، وتحذر من أن استمرار الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الشعوب وعقاباً لها على خيارها الديمقراطي، ويقوض مصداقية المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدولي.

السودان

حقوق الإنسان في ميزان الوحدة والانفصال

منذ أحداث عنف ملكال في نوفمبر/تشرين ثان، والوقائع تشير إلي تصاعد التوتر في العلاقة بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان. وخلال الأشهر الماضية ظهرت بوادر تهدد استمرار اتفاق "نيفاشا للسلام".

وقد بدأت الخلافات في الظهور في ٥ ديسمبر/كانون أول عقب أحداث "ملكال" بتحميل النائب الأول للرئيس ورئيس

حكومة جنوب السودان "سلفا كير ميارديت" الحكومة السودانية مسئولية الأحداث والمطالبة بسحب الحكومة "للمليشيات" أو قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية التابعيتين لها من الجنوب، لاعتبار ذلك "إخلالاً ببرتوكول الترتيبات الأمنية" الملحق باتفاقية السلام التي تقضي بوجود "القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي والقوات المشتركة."

ورغم تعهد الطرفين باستحالة العودة إلى الحرب مرة أخرى، إلا أن التوتر الحالي أدى إلى صدامات بين مؤيديها، ففي ٨ فبراير/شباط، وقعت صدامات طلابية في جامعة "النيلين" في الخرطوم بين مؤيدي الحزب ومجموعة تعرف باسم "الجبهة الجنوبية الحديثة" المحسوبة على تيار الانفصاليين في الحركة، أدت إلى مقتل طالب وإصابة ٩ آخرين بعدما قام احد الأشخاص المنتمى للحركة – حسب رواية شهود العيان – بإطلاق النار من بندقيته قبل أن يلوذ بالفرار.

وفى الأسبوع التالي لتلك الواقعة، وقعت صدامات بين طلاب ينتمون للطرفين استخدموا فيها العصي والأيدي. وقد نفت الحركة الشعبية أي صلة لها بتلك الأحداث، متهمة شرطة الخرطوم باعتقال عناصر الحركة المتواجدين في العاصمة دون أسباب، وذلك بعد اعتقال قيادية في الحركة في ٩ فبراير/شباط.

من الواضح أن الأوضاع في جنوب السودان في المرحلة السابقة شهدت بعض التحسن النسبي نتيجة للبدء في تنفيذ الاتفاق، فوفقاً لتصريحات المتحدثة باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين "جنيفر باجونيس" في ٣٠ يناير/كانون أول، فإن عدد العائدين إلى الجنوب من اللاجئين السودانيين منذ ٢٠٠٥ قد تجاوز ١٠٠ ألف شخص، وتوقعت "باجونيس" وصول أكثر من ١٠٠ ألف آخرين إلى الجنوب في ٢٠٠٧، شريطة تحسن الوضع الأمني المتأثر سلبياً بوجود "جيش الرب" الأوغندي وترقب نجاح محادثات السلام بينه وبين الحكومة الأوغندية.

يذكر أن حكومة جنوب السودان تحمل "جيش الرب" مسئولية عمليات القتل التي تحدث ضد الأبرياء في الجنوب، ومثل تلك التي حدثت في ٢ يناير/كانون ثان حيث قتل ٦ أشخاص وأصيب ١٠ آخرون بعد هجوم جماعة – رجح الجيش الشعبي بأنها من "جيش الرب" – عليهم في الطريق بين مدينتي "جوبا" و"تمولى" الواقعة على الحدود الأوغندية.

هذا وقد أعلنت قيادات في "جيش الرب" في فبراير/شباط عن نيتها التوجه إلى "أفريقيا الوسطى،" في حال نقص إمدادات السلاح والغذاء، الأمر الذي أثار القلق من إمكانية تورط هذه القوات في أعمال القتال الجارية في إقليم دارفور– نظراً لتجاور الحدود في جنوب وغرب السودان مع حدود أفريقيا الوسطى–.

وتنظر المنظمة بقلق بالغ إلى هذه التطورات السلبية والتي تهدد مسار اتفاق نيفاشا للسلام في جنوب السودان وتهدد بعودة الوضع إلى التدهور الذي قوض الاستقرار فيه لأكثر من عشرين عاماً راح خلالها مليوني قتيل وعانى خلالها المدنيون على وجه الخصوص وشهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وتدعو المنظمة الطرفين لمتابعة الحوار بينهما بشأن استكمال تنفيذ الاتفاق على نحو يفي بتعهداتهما، وتجدد مطلبها بتبني الطرفين آليات فعالة لتحقيق المصالحة على النحو المطلوب واعتماد منهج العدالة الانتقالية وعدم التغافل عن محاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها البلاد في أتون الحرب الأهلية كوسيلة أساسية للانتقال لمجتمع السلم والاستقرار.

وفي سياق آخر، كشفت صحيفة "الديلى تلغراف" البريطانية في ٣ يناير/كانون ثان عن اتهامات موجهة لجنود من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان (يونميس) لارتكابهم جرائم اغتصاب خلال العام ٢٠٠٥ بحق فتيات لا تتجاوز أعمارهن الثانية عشر، مدعمة ذلك بوجود تقرير داخلي لمنظمة "اليونيسيف" المعنية بالطفولة صادر في نفس العام ٢٠٠٥ حول "الانتهاكات الجنسية ضد الأطفال" في الجنوب.

وعلى إثر ذلك، قامت الأمم المتحدة بإبعاد أربعة جنود متهمين وبدأت التحقيق مع جنود آخرين. وتجدر الإشارة أنه في حال ثبوت التهمة فسوف يتم استبعاد الجنود المتهمين من الخدمة، على أن تتم معاقبتهم وفقاً لقوانين بلادهم.

هذا وقد أصدرت منظمة "اليونيسيف" في نفس تلك الفترة تقريراً اتهمت فيه الجيش السوداني "بارتكاب اعتداءات جنسية ضد الأطفال في الجنوب"، وهو ما نفته الحكومة السودانية بشدة، ورفضت فتح تحقيق في هذه الاتهامات.

.. والمحكمة الجنائية الدولية تشرع في توجيه الاتهامات للمسئولين عن الجرائم في دارفور

أعلن السيد "لويس مورينو أوكامبو" المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٧ فبراير/شباط عن توجيه الاتهامات بحق كل من "أحمد محمد هارون" وزير الدولة السابق بوزارة الداخلية السودانية و"على كوشيب" قائد الميليشيا المعروفة باسم "الجنجويد" بارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين خلال النزاع في إقليم دارفور غربي السودان.

وأشار المدعي العام إلى أن الأدلة التي جمعها خلال ٢٠ شهراً من العمل خلصت حتى الآن إلى تحميل المتهمين ٥١ اتهاماً جنائياً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذلك عبر اتفاقهما معاً في العمل على شن هجمات ضد السكان المدنيين، وخاصة في قرى ومدن كدوم وبنديس ومكجر وأرولا في الفترة بين أغسطس/ آب ٢٠٠٣ ومارس/آذار ٢٠٠٤، وباعتبارهما الشخصين اللذين يتحملان القسط الأكبر من المسئولية عن الأحداث في هذه المناطق وخلال تلك الفترة.

وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد كلفت من جانب مجلس الأمن الدولي في مارس/آذار ٢٠٠٥ بتولي التحقيق والمحاكمة في الجرائم التي وقعت الإقليم من جانب الحكومة وقوى التمرد على السواء، وتسلمت قائمة بأسماء ٥١ مشتبها به من الجانبين أعدتها لجنة التحري الدولية التي شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على طلب مجلس الأمن.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية العضو الوحيد بالمجلس الذي امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تناهض الإدارة الأمريكية عملها وصلاحياتها، كما اعترضت على تقرير لجنة التحري الدولية لأنها لم تصف الجرائم المرتكبة في دارفور بالإبادة الجماعية، وهو الاتهام الذي تواصل الإدارة الأمريكية توجيهه للحكومة السودانية باعتباره أداة تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل عسكرياً في الإقليم.

من ناحية أخرى، استمر التوتر بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بنشر قوات دولية في الإقليم لتعويض عجز قوات الاتحاد الأفريقي عن وقف القتال والهجمات فيه وتوفير الحماية للمدنيين والنازحين، وهو القرار الذي يحتاج لموافقة الحكومة السودانية ليتم وضعه موضع التطبيق.

كما زاد من التوتر رفض الحكومة السودانية السماح لفريق تحقيق شكله مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الدخول إلى الإقليم، الأمر الذي دفع بالفريق للعمل من خارجه في الوقت الحالي، كذلك تتزايد المخاطر حول استمرار فرق الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في ممارسة عملها في الإقليم في ظل أجواء التوتر بين الحكومة السودانية والمنظمة الدولية، وتدهور الوضع الأمني والمخاطر على عمال الإغاثة الدوليين والمحليين، وهو ما يهدد قرابة المليون نازح في الإقليم.

وتدعو المنظمة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لقوات الاتحاد الأفريقي الموجودة في الإقليم كي تتمكن من الوفاء بمسئولياتها، كما تطالب الحكومة السودانية بإنهاء رفضها زيادة عدد القوات الأفريقية والموافقة على توسيع صلاحياتها للتدخل لوقف الهجمات بحق المدنيين.

الصومال

الحرب وآثارها على الأوضاع الإنسانية

طويت صفحة سلطة اتحاد المحاكم الإسلامية وميليشياته خلال الأشهر القليلة الماضية. بعد سيطرة دامت قرابة ستة أشهر على بعض أجزاء من الصومال بعدما تمكنت القوات الأثيوبية بالتحالف مع الحكومة الانتقالية من القضاء على سيطرة تنظيم المحاكم الإسلامية في ديسمبر/ كانون أول. وسقطت كل المدن التابعة لها تحت سيطرة القوات الأثيوبية وميليشيات الحكومة الانتقالية، وأهمها العاصمة "مقديشو" ومدينة "كسمايو".

وبهذا أصبح الطريق ممهداً أمام الحكومة الانتقالية لتولي السلطة. وساعدها في ذلك استمرار تواجد القوات الإثيوبية في الصومال والتي لم تنه انسحابها، فضلا عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية والتي قامت بإفشال مشروع مجلس الأمن الدولي لإنهاء التدخل العسكري في البلاد. وأخيراً يعتبر قرار مجلس الأمن ١٧٢٥، الذي صدر في ٨ ديسمبر/كانون أول ليوافق على قرارات الهيئة الحكومية الدولية

للتنمية في شرق أفريقيا "الإيقاد" "بإنشاء ونشر "بعثة الحماية والتدريب في الصومال" تسمى "أيقاسوم،" وكذلك القرار ١٧٤٤ الذي أقر في فبراير/شباط نشر قوات أفريقية لحفظ السلام قوامها ٨٠٠٠ جندي في طريقها إلى اكتمال تشكيلها، والتي يمكن أن "تخلفها" بعد ستة أشهر قوات تابعة للأمم المتحدة، من العوامل المساعدة والمدعمة للحكومة الانتقالية.

ولكن بات الوضع في الصومال أكثر تعقيداً وصعوبة. فحتى بعد دحر قوات المحاكم وملاحقتهم حتى الحدود وداخل الأراضي الكينية والإثيوبية والقبض على بعض منهم، فلم تنجح الحكومة الانتقالية حتى الآن في بسط الأمن والاستقرار. وقد توالت الهجمات من المسلحين الذين يرجح كونهم من قوات المحاكم داخل العاصمة إما بالصواريخ أو التفجيرات التي طالت المقر الرئاسي مرتين.

وبالرغم من إعلان الحكومة في ١٤ يناير/كانون ثان لقانون الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد لمدة ثلاثة أشهر، وبداية تنفيذ خطة أمنية لنزع السلاح، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب حتى الآن على شوارع العاصمة. فمازالت أعمال القتل والسلب تجرى من قبل الميلشيات القبلية والتي عادت أكثر قوة لحكم الشوارع والأحياء، كما توالت أنباء عن دفن السكان لأسلحتهم حتى لا تقوم القوات الحكومية والإثيوبية الداعمة لها بنزعها بالقوة.

وفى ظل تلك الأجواء من الاشتباكات والانفلات الأمني والتدخلات العسكرية الخارجية، قامت القوات الأمريكية المرابطة على السواحل الصومالية في ١٠ يناير/كانون ثان بقصف مواقع في جنوب الصومال للقضاء على ما زعمت أنهم قادة متصلون بالقاعدة، قتلت فيها أكثر من ٧٠ وأصابت ١٠٠ من المدنيين في تلك المواقع، وكذلك بريطانيا التي تردد في يناير/كانون ثان وجود وحدة لها لمطاردة ما يزعم بأنهم عناصر تنظيم القاعدة.

تبقى الأنباء عن عقد مؤتمر مصالحة يضم أطياف المجتمع الصومالي بمثابة الأمل في بسط الأمن للمواطنين الصوماليين الذين لا يزالون يدفعون ثمن الصراعات العسكرية.

وتفيد التصريحات والتقارير الدولية بتفاقم الأوضاع الإنسانية على نواح مختلفة، فمن جهة أدت الحرب ضد المحاكم إلى سقوط أعداد كبيرة من المصابين في مواقع القتال وفرار الآلاف من مناطق الصراع، وكشف مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة عن فرار الأسر من ديارها إلي أجزاء أخرى من الصومال هرباً من القتال الدائر.

كما ذكرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين في فبراير/شباط بوجود أكثر من ٥٠ ألف مواطن صومالي كانوا قد عبروا الحدود إلى الأراضي الإثيوبية على مدار الستة أشهر الماضية. وتعيش الأعداد التي وصلت مؤخراً، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، بدون أية معونات معتمدة فقط على مساعدات الأسر الأثيوبية.

كما ازداد الوضع خطورة بالنسبة للاجئين في كينيا بعد إغلاق الحدود الكينية – الصومالية بناء على طلب الحكومة الانتقالية منذ بدء الحرب الأخيرة. فقد قامت السلطات الكينية بإعادة مئات اللاجئين الصوماليين إلى داخل الأراضي الصومالية مرة أخرى، رافضة حتى توجههم إلى مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود. وقد أدى الأمر إلى منع ٢٠٠٠ طفل صومالي مقيد في المدارس الكينية من الرجوع إلي المدارس بعد انتهاء الإجازة المدرسية، وهو أمر لم تر الحكومة الكينية فيه انتهاكاً لالتزاماتها الدولية، مشيرة إلى عدم مسئولية الكينيين عن تمويل تعليم الأجانب من الصوماليين. وتجدر الإشارة إلى وجود حوالي ١٧ ألف لاجئ صومالي غير مسجل داخل الأراضي الكينية.

وتشير الإحصاءات إلى وجود ما يقدر بـ ١,١ مليون يواجهون أزمة إنسانية في جنوب الصومال نتيجة الجفاف والفيضانات وتصاعد القتال.

كما فاقمت الحرب الأخيرة من مشكلة الهجرة غير الشرعية والمهرَبين. ففي ٢٧ ديسمبر/كانون أول غرق ١٠٧ وفقد ٥٠ من أصل ٥١٥ شخصاً من صوماليين وإثيوبيين كانت تقلهم ٤ قوارب بعد ما انقلبت بهم قرابة السواحل اليمنية. وتشير التقارير إلى لجوء مهربي المهاجرين إلى طرق جديدة في البحار لتفادى تشديد الرقابة على السواحل.

كما تدهورت الأوضاع الغذائية أيضاً، ففي ١٧ يناير/كانون ثان أعلن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة عن وجود ١٩٠ ألف شخص في حاجة ماسة للمساعدات الغذائية نتيجة العمليات العسكرية في منطقة "وسط جوبا" بالجنوب وكذلك نتيجة الحال المتدهورة في مناطق

أخرى، خاصة مدن "كسمايو" و"جيليب". كما أعلن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في ١٢ فبراير/شباط اضطرار الأسر في منطقة جوبا الوسطى إلى استهلاك الحبوب المخصصة للزراعة نتيجة النقص في المواد الغذائية.

كما ألقت الحرب الأخيرة بالضوء على مأساة الأطفال المجندين في الفصائل المسلحة، والذين يقدّر عددهم حاليا بـ٧٠ ألفاً وفقا لإحصاءات فريق الأمم المتحدة المشترك لتقدير الاحتياجات. وتقوم الحكومة الانتقالية بإصدار العفو عنهم ليعودوا إلى الشوارع في ظل عدم وجود سياسة أخري لإعادة تأهيلهم. تجدر الإشارة إلى أن الصومال لم يصادق على اتفاقية لحقوق الطفل أو البروتوكول الاختياري المتعلق بتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

وأخيراً لازالت الأوضاع الصحية متدهورة. فجراء الفيضانات الأخيرة سجلت في يناير/كانون ثان ٣١٢ حالة من الإسهال الحاد، مات منهم ٣٩ شخصاً. كما سجلت في الفترة بين ١٥ يناير/كانون ثان و٤ فبراير/شباط ٢٤٨ في منطقة "شابال الوسطى،" توفي منهم ٥ أشخاص.

الحصاد الدامي للإرهاب ومكافحته

شهدت المنطقة العربية سلسلة من التفجيرات الإرهابية المتتابعة في العراق ولبنان والجزائر يومي ١٢ و ١٣ فبراير/شباط والتي أودت بحياة المئات في العراق التي بات العالم يتلقى أنباء هذه التفجيرات فيه بمنطق الاعتياد، ومقتل ثلاثة أشخاص وجرح العشرات في لبنان، وسلسلة من التفجيرات أسفرت عن مقتل ٦ أشخاص وجرح ٣٠ آخرين والتي استهدفت ٥ من مراكز الشرطة في منطقتي تيزي أوزو وبومرداس شمال شرق الجزائر.

وفي تصريح للأمين العام للمنظمة في ١٤ فبراير/شباط أدانت فيه المنظمة التفجيرات الإرهابية التي شهدتها كل من العراق ولبنان والجزائر، والتي أسفرت عن مقتل المئات وجرح العشرات من الأبرياء.

وأشار إلى أن التفجيرات الإرهابية لا تقل في جسامتها عن جرائم العدوان والاحتلال العسكري الذي تعانيه المنطقة العربية"، وأضاف "أن الإرهاب هو أحد أسوأ صور انتهاك حقوق الإنسان وبصفة خاصة الحق في الحياة والحق في الأمان الشخصي، لاسيما وأن غالبية ضحاياه هم من المدنيين والأبرياء الذين ليست لهم صلة بصناعة القرارات السياسية وتطبيقها، وبالتالي لا يمكن تبريره كاحتجاج على سياسات.

وأكد الأمين العام على أن كثيراً من الجرائم التي تمارسها سلطات الاحتلال الأجنبي بحق المدنيين والأبرياء غير المنخرطين في القتال تعد بحد ذاتها إرهاب دولة، منوها بجرائم الاحتلال الأمريكي في العراق وجرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لافتاً إلى أن إرهاب الدولة إلى جانب سياسات العدوان والهيمنة الأجنبية من أقوى أسباب الإرهاب في المنطقة.

وجدد الأمين العام التأكيد على أن الحرب الدولية المفتوحة على الإرهاب والتي تنال بصفة خاصة من المنطقة قد أدت إلى توسيع قاعدة الإرهاب وتوفير أسباب إضافية لنمو الجماعات الإرهابية ومضاعفة أنشطتها"، مضيفاً "أن هذه الحرب ستمضي من فشل إلى فشل أكبر طالما غاب عنها احترام قواعد القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان". وذكر الأمين العام برفض الإدارة الأمريكية وحلفائها لاقتراحات حركة حقوق الإنسان بتأسيس آلية أممية لرقابة المكافحة الدولية للإرهاب من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحذر الأمين العام مجدداً من مخاطر استمرار التوتر القائم في المنطقة على السلم والاستقرار في بلدانها، وما له من انعكاس سلبي على تفاقم تدهور حقوق الإنسان فيها، فضلاً عن تأثيره السلبي على السلم والاستقرار الدولي.

اليمن

عشرات القتلى في تجدد الاشتباكات بين قوات الجيش والحوثيين

أعلنت مصادر رسمية يمنية عن مقتل العشرات من قوات الجيش والحوثيين في خضم الاشتباكات التي وقعت في بداية شهر فبراير/شباط ٢٠٠٧، وراح ضحيتها ٨٠ عضواً من الحوثيين و١٥ جندياً من الجيش اليمنى.

يذكر أن الأحداث الحالية تمثل الجولة الثالثة في المعارك مع الحوثيين في مدينة صعدة اليمنية، التي سبقها تمردان، الأول قاده "حسين بدر الدين الحوثى"، وانتهى بمقتله في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، والثاني

الذي قاده والده "بدر الدين الحوثي" وانتهي في إبريل/نيسان ٢٠٠٥، وقتل من المتمردين نحو ٦٠٠ وجرح حوالي ٣٠٠٠ من القوات المسلحة ومن المواطنين. أما الاشتباكات الحالية فيقودها عبد الملك الحوثي نجل "بدر الدين الحوثي".

وقد عقد "مجلس النواب اليمنى" جلسة سرية نظراً لخطورة الأحداث التي شهدتها محافظة صعدة على فترات متقطعة في غضون السنوات الثلاث الماضية وما نجم عنها من خسائر بشرية ومادية لم يتم إعلان نتائجها. وقد انتقدت مختلف الكتل النيابية المواقف والإجراءات الحكومية حيال هذه الأزمة التي ألقت بظلالها على كافة نواحي الحياة في اليمن، وإفراط الحكومة في استخدام القوة، واتهم بعض المتحدثين الحكومة بأنها دعمت الحوثيين في الماضي قبل جولة المعارك الأولى التي وقعت في جبال مران وقادها مؤسس تنظيم الشباب المؤمن "حسين بدر الدين الحوثي" في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

ودعا البرلمانيون اليمنيون أتباع الحوثي إلى العمل السلمي في إطار الدستور والقوانين السارية في كافة التصرفات والسياسات، مؤكدين احترامهم للاختلافات المذهبية والدينية. غير أن البرلمان اليمنى خلص في نهاية الجلسة الساخنة إلى تفويض السلطة باتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة لحسم هذه القضية.

وقد دعا الرئيس اليمني الحوثيين إلى تأسيس حزب سياسي بشرط ألا يقوم على أساس مذهبي أو طائفي أو عنصري، وذلك لإيجاد حل سلمي لأزمة الصراع الدامية في مناطق متفرقة من محافظة صعدة، وقد طالبهم بتسليم من قاموا بالاعتداء على أفراد القوات المسلحة والأمن وتسليم "الأسلحة الثقيلة والمتوسطة" إلى الدولة.

وقد أصدرت المنظمة **بياناً** جاء فيه:

"تعرب المنظمة عن بالغ قلقها بسبب تجدد الاشتباكات بين القوات المسلحة وقوات الأمن اليمنية وأتباع الحوثي في مدينة صعدة جنوب اليمن، والتي أظهرت إحصائيات رسمية أن عدد ضحاياها بلغ ٤٢ قتيلاً و٨١ جريحاً من ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة والأمن بحسب المصادر الرسمية، ومقتل ١٦ شخصاً من أنصار الحوثي وثمانية عسكريين بحسب مصادر غير رسمية، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى من الطرفين.

ومما يزيد من قلق المنظمة صدور تصريحات من بعض المسئولين اليمنيين الذين ذكروا أن تجدد المواجهات الحالية جاء لتصفية حسابات إقليمية ومذهبية وحزبية.

وتدعو المنظمة جميع الأطراف المتصارعة إلى ضبط النفس وتقديم الحوار والمصالحة على العنف، وأن يتم النقاش حولها في حوار وطني يتم من خلاله وحدة جميع الأحزاب للمشاركة فيه حتى يمكن حل هذه المشكلة، كما تطالب المنظمة جميع الأطراف بالشفافية وأن تتجنب الحكومة استخدام العنف، خاصة بعد العفو الرئاسي الذي أصدره الرئيس اليمنى عن جميع أتباع الحوثي.

مصر

السلطات تضطر للتدخل استجابة لمطالب العمال العادلة

شهد عدد من المواقع الإنتاجية والخدمية كثيفة العمالة في مصر اعتصامات وإضرابات شاملة عن العمل ذات تأثير واسع خلال شهري ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ ويناير/كانون ثان ٢٠٠٧، منها إضراب سائقي القطارات في هيئة السكك الحديدية، وإضراب عمال مصانع الغزل والنسج في مدن المحلة الكبرى وكفر الدوار وعزبة البيضا وشبين الكوم وزفتى، وهي من المواقع الإنتاجية الكبرى في الدلتا شمالي البلاد.

ورغم الحصار الذي فرضته قوات الأمن على هذه المنشآت الكبيرة، فلم تشهد هذه الإضرابات وقوع أية مواجهات، ولم تسجل خلالها أي حالات تخريب.

وقد لقيت هذه الإضرابات -التي تعد الأوسع في مصر منذ سنوات- استجابة حكومية لبعض المطالب، مثل الأجور والحوافز الإنتاجية والرعاية الصحية.

وقد ثمنت المنظمة موقف العمال الذين نظموا إضراب سلمي وهادئ لم تقع خلاله أي حوادث عنف، كما ثمنت الاستجابة الحكومية التي لبت بعضاً من المطالب العادلة للعمال.

وتؤكد المنظمة على موقفها الداعي لإيلاء أهمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت على نحو سلبي في ظل برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة الرأسمالية.

..والبرلمان يناقش التعديلات الدستورية المزمعة

وجه الرئيس المصري "حسنى مبارك" رسالة إلى مجلسي الشعب والشورى في ٢٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ مطالباً بإدخال تعديلات على ٣٤ مادة من مواد الدستور المصري الصادر في العام ١٩٧١، منها ١١ مادة لحذف ما يتعلق بمبادئ ومصطلحات الاشتراكية والقطاع العام وتحالف قوى الشعب العامل، وإضافة فقرة جديدة تقر مبدأ المواطنة، وحظر أي نشاط سياسي أو حزبي على أساس ديني، ونصوص أخرى تتعلق بالأحزاب، والنظام الانتخابي، وتخفيف صلاحيات رئيس الجمهورية المخولة له في الدستور عند مواجهة ظروف استثنائية، كما طلب إعادة تعديل المادة ٧٦ التي تنظم عملية انتخاب رئيس الجمهورية، ومواد أخرى تتعلق بحل البرلمان، ودور مجلس الوزراء وصلاحياته، والموازنة المالية للدولة، وهو ما يمثل نوعاً من التلبية للمطالب الشعبية.

إلا أن الأحزاب والقوى السياسية أعربت عن خشيتها الشديدة من طلب تعديل المواد التي تنظم الإشراف القضائي على الانتخابات مع إجراء الانتخابات في يوم واحد، وهو التعديل الذي ترفضه قطاعات واسعة من الأحزاب والمجتمع المدني وقيادات نادي القضاة باعتبار أن إجراء الانتخابات في يوم واحد يفرغ الإشراف القضائي من مضمونه لعدم كفاية أعداد القضاة لتغطية لجان التصويت والفرز، وهو الأمر الذي يستوجب الاستعانة بغير القضاة لاستكمال النقص في الإشراف على التصويت، كما دعت القوى السياسية إلى تعديل المادة ٧٧ التي تنظم مدة الولاية الرئاسية كي لا تزيد عن فترتين رئاسيتين كحد أقصى.

وكان الرئيس قد طلب في رسالته إلغاء المجلس الأعلى للقضاء واستبداله بمجلس أعلي لرؤساء الهيئات القضائية، وإلغاء جهاز المدعي العام الاشتراكي، إلا أن أكثر النقاط جدلاً كان طلب رئيس الجمهورية إضافة نص ينظم حماية الدولة من الإرهاب، حيث طلب إقامة نظام قانوني يختص بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ليكون بديلاً عن قانون الطوارئ، علي أن يستظل هذا النظام القانوني بحماية دستورية، بحيث لا تحول المواد ٤١ و٤٤ و٤٥ من الدستور دون تقييد إجراءات مكافحة الإرهاب والتصدي لأخطاره، مع كفالة القانون لرقابة قضائية على تلك الإجراءات، وهو ما يثير المخاوف على الحريات العامة لكون الأحكام الواردة في المواد ٤١ و٤٤ و٤٥ تتعلق بصيانة الحرية والأمان الشخصي، وعدم جواز تقييدها إلا بأمر قضائي.

ويفتح هذا التعديل الباب لسن تشريع لمكافحة الإرهاب للحلول بدلاً من قانون الطوارئ الذي يجدد العمل به منذ سنوات جاوزت خمساً وعشرين سنة، ويقول خبراء القانون إن قانون العقوبات والإجراءات الجنائية يتضمن ما يكفل حماية المجتمع من خطر الإرهاب، وإن أي تشريع يتشدد في القواعد الموضوعة في القانون قد يلحق ضرراً كبيراً بالحريات الشخصية للمواطنين، مع الأخذ في الاعتبار أن قانون الطوارئ المطبق طيلة العقود الماضية لم يمنع وقوع العمليات الإرهابية، وأن الحاجة لسلطات استثنائية فوق الممنوحة لها في القوانين والتدابير الموجودة ليست ثابتة، خصوصا وأن النيابة العامة يمكنها تمديد الحبس الاحتياطي حتى ستة أشهر.

وتتابع المنظمة مسار هذه التعديلات المقترحة في لجان البرلمان ومكاتبه والحوار الدائر بين الحكومة والأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان قبل عرضها على الاستفتاء الشعبي المقرر له أن يتم في الربيع المقبل.

..وبدء إجراءات تعيين المرأة في القضاء

رحبت المنظمة بقرار المجلس الأعلى للقضاء في مصر بالبدء في اتخاذ إجراءات تعيين المرأة في السلك القضائي، وشروعه في قبول طلبات التحاق العديد من النساء اللائي أقبلن على التقدم في هذه المرحلة الأولية.

وبالرغم من قصر وظيفة القاضية في هذه المرحلة على المتقدمات من أعضاء هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، إلا أن المنظمة تعتبر ذلك خطوة إيجابية أولى نحو تمتع المرأة بمختلف الوظائف.

وكانت المرأة قد حصلت على حق الترشح والانتخاب في مصر قبل أربعة عقود، إلا أن تعيينها في القضاء تأخر إلي أن عينت المحامية والناشطة الحقوقية "تهاني الجبالي" قاضية في المحكمة الدستورية العليا قبل أربعة أعوام.

..ومحكمة الأحزاب ترفض الترخيص لـ ١٢ حزباً جديداً

أصدرت محكمة الأحزاب في ٦ يناير/كانون ثان حكما برفض الطعون المقدمة من اثني عشر حزباً سياسياً على قرار لجنة شئون الأحزاب الرافض لأحقيتها في التأسيس.

ومن بين الأحزاب التي جرى رفض طعونها: الوسط الجديد، الكرامة العربية، الأمل الديمقراطي، القومي المصري، القومي الحر، التحالف الوطني القومي، نهضة مصر الكنانة، السلام الدولي، نهضة مصر، الحرية الديمقراطي.

وكانت هذه الأحزاب قد تقدمت خلال العامين الماضيين إلى لجنة شئون الأحزاب للحصول على الترخيص القانوني، غير أن طلباتها قوبلت بالرفض.

وتعزو المحكمة أسباب رفضها إلى التعديل الذي أدخل على قانون الأحزاب أثناء نظرها للطعون القضائية، ومن ثم قالت إنه "يتعين علي الأحزاب التقدم إلي لجنة شئون الأحزاب مرة أخرى وفقاً للشروط الجديدة"، والتي باتت تشترط توفر ألف مؤسس في الحزب بدلاً من خمسين عضواً، كما اشترطت أن يضم الحزب أعضاءً يقيمون في عشر من المحافظات.

وبالرغم من أن قرار المحكمة برفض الترخيص لهذه الأحزاب قد جاء لأسباب إجرائية وشكلية بخلاف ما جرى لأحزاب أخرى جرى رفض طعونها، فإن المنظمة ترى أن قانون الأحزاب لا يزال يفرض العديد من القيود على حرية تأسيس الأحزاب ،أحقيتها في الترخيص.

موريتانيا
انتخاب مجلس الشيوخ

شهدت موريتانيا إجراء انتخابات مجلس الشيوخ، وهي المرحلة قبل الأخيرة من إجراءات الفترة الانتقالية والتي يعقبها إجراء الانتخابات الرئاسية المزمعة في مارس/آذار، ويتوقع أن تنتهي معها المرحلة الانتقالية التي بدأت بالحركة العسكرية التي أطاحت في أغسطس/آب ٢٠٠٥ بالرئيس "معاوية ولد الطايع".

ويتكون مجلس الشيوخ من ٥٦ عضوا يتم انتخابهم من قبل ٣٦٨٨ مستشارا بلديا "أعضاء المجالس المحلية" بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المقيمين في الخارج والذين سيختارون من قبل أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم، وتنافس في هذا الاستحقاق الانتخابي ١٧٠ قائمة انتخابية من ضمنها ١١٨ قائمة ترشحت بصفة مستقلة، و ٣٧ قائمة مقدمة من طرف أحزاب سياسية، بينما شاركت ١٥ قائمة مقدمة من قبل تحالفات وتكتلات سياسية.

وحسمت المرحلة الأولي من انتخابات مجلس الشيوخ في ٢١ يناير/كانون ثان انتخاب ٣٧ عضواً من أصل ٥٣ من أعضاء المجلس، وبلغت نسبة المشاركة ٩٨% ، وجاءت المرحلة الثانية في ٤ فبراير/شباط لانتخاب ١٦ عضواً وبلغت نسبة المشاركة ٩٧,٩٤%، وجاءت النتائج النهائية بحصول المستقلين على الأغلبية في المجلس ب ٣٤ مقعداً بينما فاز مرشحو المعارضة بـ١٤ مقعداً.

وأعرب المراقبون عن ارتياحهم للأجواء التي تم فيها الاقتراع، مؤكدين أن العملية الانتخابية كانت نزيهة، ولم تسجل أي شكاوى تذكر خلال عملية التصويت، ولكن وجهت المعارضة الانتقادات لما تسميه استخدام "المال السياسي" في شراء أصوات مستشاري البلديات الذين ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ.

..والاستعدادات جارية للانتخابات الرئاسية

وفي إطار الاستعداد للانتخابات الرئاسية، أقرت الحكومة الموريتانية في ١ فبراير/شباط مرسوماً قانونياً يدخل في الانتخابات الرئاسية القادمة تعريفا جديدا لمفهوم الأصوات المعبر عنها بحيث لم تعد تشمل الأصوات المحايدة "البطاقات البيضاء" تماما كما هو الشأن بالنسبة للبطاقات اللاغية، وذلك عكس ما كان العمل جاريا به في كل الاستحقاقات الانتخابية الماضية وخلافا لما تقرره النصوص السابقة.

وبالتالي سيتم احتساب الأغلبية المطلقة (٥٠% +١) من نسبة المصوتين تصويتاً صحيحاً وكاملاً وليس من نسبة المصوتين إجمالاً بما فيهم المشاركون الممتنعون عن التصويت أو الذين يصبح تصويتهم لاغياً.

ويأتي المرسوم الجديد ليحسم الجدل الذي فجره الرئيس الموريتاني العقيد "ولد فال" في خطابه أمام رؤساء البلديات المنتخبين حديثا بأن أي مرشح رئاسي لا يحصل على الأغلبية المطلقة في إحدى جولتي الانتخابات الرئاسية لن يستلم مقاليد السلطة، وبأن الجيش سيتدخل لتنظيم انتخابات رئاسية جديدة.

سوريا

تصاعد الانتهاكات لحرية تكوين وعمل الجمعيات

صعدت السلطات السورية من تطبيق منهج التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني في سوريا، وبصفة خاصة المنظمات الحقوقية، في ١ يناير/كانون ثان أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قراراً بعدم التعامل مع "رابطة النساء السوريات"، وأفادت بأن القرار اتخذ طبقا لقرار من مجلس الوزراء باعتبار أن الرابطة تمارس عملها دون ترخيص، وطالبت الوزارة عبر كتاب رسمي كل الجمعيات التابعة للوزارة ومديريها في المحافظات بعدم التعامل مع أعضاء الرابطة، ويذكر أن رابطة النساء السوريات تمارس نشاطها بالقرار الوزاري رقم ٥٤٢٤ لعام ١٩٥٧ والذي صدر قبل قانون الجمعيات رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨.

كما أصدرت الوزارة في ٢٤ يناير/ كانون ثان قراراً بحل "جمعية المبادرة الاجتماعية"، ولم يذكر قرار الحل أية أسباب، كما نص القرار على تكليف وزيرة الشئون الاجتماعية بالإشراف على تصفية الجمعية، ويذكر أن الجمعية تم الترخيص لها العام ٢٠٠٥، وليست لها أهداف سياسية وينحصر نشاطها في الاهتمام بقضايا المرأة.

ولا تزال منظمات عدة في انتظار حصولها على ترخيص العمل من الوزارة، وعلى رأسها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا، وعدد آخر من جماعات حقوق الإنسان.

..والمنظمة العربية في سوريا تطرح رؤيتها حول حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٧

تشهد سوريا خلال العام ٢٠٠٧ أحداثاً هامة، في مقدمتها استحقاقات انتخابية على مستوى ترتيب أوضاع السلطة عبر الانتخابات التشريعية والمحلية، وكذا الاستفتاء حول رئاسة الجمهورية، وعقد المؤتمر القطري لحزب البعث الحاكم والذي من المقرر أن يعقد دورة خاصة خلال العام لمناقشة ما أنجز من قراراته السابقة التي عقدت قبل عامين.

وفي ذلك الإطار طرحت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا رؤيتها حول الخطوات التي يمكن تحقيقها في تعزيز حقوق الإنسان، والتي تعتمد على:

١-إجراء تعديلات على قانون الانتخابات العامة قبل الانتخابات المقررة بحيث تضمن التعديلات المساواة الكاملة بين المرشحين أمام القانون، واعتماد الانتخابات وفق قاعدة النسبية، أو اعتماد الدوائر الفردية وإلغاء "كوتا" الأحزاب الجبهوية، وحيادية الأجهزة الإعلامية الخاضعة للإدارة الرسمية.

٢- إلغاء كافة القوانين المتعارضة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها قانون الطوارئ والأحكام العرفية وإلغاء المحاكم الاستثنائية.

٣- إصدار عفو عام عن كل الجرائم السياسية وجرائم الرأي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإغلاق ملف المفقودين.

٤- منح الترخيص الرسمي لمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان والتعاون معها وتقديم الدعم المناسب لها.

٥- حل نهائي لمشكلة المواطنين السوريين المجردين من الجنسية.

٦- تمكين جميع المواطنين من ممارسة ثقافاتهم وشعائرهم الخاصة.

٧- اعتبار مادة "حقوق الإنسان" مادة دراسية ملزمة في جميع المدارس والكليات و المعاهد، وإصدار مطبوعات "وثائق حقوق الإنسان"، ونشرها على أوسع نطاق وقيام وزارة الثقافة بعقد ندوات حولها في جميع المراكز الثقافية.

٨- إعادة تنظيم السجون ومراكز التوقيف ووضعها جميعا دون استثناء تحت الإشراف القضائي المباشر.

٩- تطوير مراكز رعاية الأحداث ودعمها ماديا ومعنويا والإشراف عليها من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

١٠- كفالة حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنشاء صناديق خاصة لضمان العمل، والشيخوخة، ورعاية الأسرة والطفل، ومنع تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشر عاما.

١١- تأمين المساواة و العدالة بين المرآة والرجل في القطاعين العام والخاص.

كما اعتمدت خطة عمل المنظمة خلال العام وتقوم خطوطها العامة على

١- السعي الحثيث لشرعنة المنظمة من أل التعاون معها رسميا وتسهيل عملها وتشجيعها.

٢- توسيع شبكة العضوية والرصد وكشف كافة انتهاكات حقوق الإنسان من

قبل السلطات والجماعات السياسية وغير السياسية، بما فيها الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال والنساء، ومحاربة الفساد.

٣- نشر كتيبات مبسطة تشرح حقوق الإنسان في جميع الميادين.

٤- عقد ندوات تأهيل لنشطاء حقوق الإنسان.

٥- الاهتمام بحقوق الشعوب المنتهكة من قبل المحتل والمعتدي الخارجي والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

٦- عقد ندوات شعبية حول قضايا حقوق الإنسان.

تونس

استمرار التضييق على لرابطة

مازالت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تعاني من ضغوط السلطات التونسية عليها لمنعها من أداء عملها كمنظمة مستقلة ومنع أنشطتها، بما في ذلك أنشطتها الداخلية. ففي ٧ يناير/كانون ثان قامت السلطات بمنع انعقاد المجلس الوطني للرابطة بعد محاصرة قوات كبيرة من الأمن للمقر المركزي للرابطة ومنع الدخول إليه، وتلقي رئيس الرابطة اتصالاً هاتفياً من وزارة الداخلية لحثه على منع انعقاد المجلس الوطني، والذي كان مقرراً لحث كيفية حل الأزمة القائمة بين الرابطة والسلطة، وكيفية الخروج من الوضع الذي يعترض عملها.

وفي تتابع أخر لمنع الرابطة من أداء عملها، أصدرت المحكمة الابتدائية قراراً بمنع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة على إثر الدعوى القضائية المرفوعة من أعضاء في الحزب التجمع الدستوري الحاكم الذين يتمتعون بعضوية الرابطة لمنع عقد المؤتمر والذي كان مقرراً عقده منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ غير أنه جرى منعه حينها بالقوة.

ومن جانبه وصف رئيس الرابطة وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان أ."مختار الطريفي" الحكم بأنه قرار سياسي مغلف قضائيا، واعتبر ذلك دليلا على أن "السلطات تريد تهميش الرابطة ووأدها عبر افتعال أزمة داخلية بمجموعة من المنتمين إليها لأنه كان من الأجدر حل النزاع في مؤتمراتنا، واللجوء إلى القضاء دليل على أن السلطة تحرك خيوط اللعبة".

وأصدرت المنظمة **بيانا** تضامنياً مع الرابطة جاء فيه "تواصل المنظمة متابعتها للتطورات المؤسفة التي تمر بها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان للعام الخامس على التوالي، في ظل التضييقات والقيود المتزايدة التي تفرضها السلطات التونسية على أنشطتها، والتي بلغت حد منع الرابطة من عقد مؤتمرها العام السادس ومجلسها الوطني لأغراض انتخاب هيئاتها القيادية ووضع برامج عملها لمتابعة التصدي لتدهور أوضاع حقوق الإنسان على الساحة التونسية.

وتنظر المنظمة بأسف بالغ للحكم القضائي الصادر في يوم ١٨ فبراير/شباط الجاري والقاضي بمنع الرابطة من عقد مؤتمرها العام، والذي يأتي في سياق العشرات من الدعاوى القضائية المرفوعة من بعض عناصر التجمع الدستوري الحاكم الذين يتمتعون بعضوية الرابطة والذين فشلوا في الهيمنة على هيئاتها القيادية في المؤتمر العام الخامس.

وتعتبر المنظمة الإجراءات التعسفية المتخذة بحق الرابطة أحد أبرز أشكال الانتهاكات المتواصلة للحق في حرية واستقلالية الجمعيات الأهلية على الساحة التونسية، وخاصة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما تعده نيلاً من حركة حقوق الإنسان في العالم العربي لما للرابطة من مكانة خاصة لكونها الأقدم على الساحة العربية، فضلاً عن تمتعها بعضوية المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وإذ تدين المنظمة الإجراءات المتخذة بحق الرابطة، فإنها تجدد مطالبتها للسلطات التونسية بالوقف الفوري للتضييق على الرابطة وأنشطتها، وتدعو الحركة العالمية لحقوق الإنسان لإعلان تضامنها مع الرابطة والعمل على رفع القيود المفروضة عليها، كما تناشد المفوضية السامية لحقوق الإنسان سرعة التدخل لوقف انتهاك حرية واستقلالية جماعات حقوق الإنسان العاملة على الساحة التونسية".

الإمارات

٩ نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئياً

جرى تعيين ٨ نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئيا بعد أن عينت ست من الإمارات السبع سيدات ضمن حصتها في عضوية المجلس (عدا إمارة أم القيوين). وكانت الدكتورة "أمل القبيسي" المرأة الوحيدة التي بلغت قبة المجلس

قبل السلطات والجماعات السياسية وغير السياسية، بما فيها الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال والنساء، ومحاربة الفساد.

٣- نشر كتيبات مبسطة تشرح حقوق الإنسان في جميع الميادين.

٤- عقد ندوات تأهيل لنشطاء حقوق الإنسان.

٥- الاهتمام بحقوق الشعوب المنتهكة من قبل المحتل والمعتدي الخارجي والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

٦- عقد ندوات شعبية حول قضايا حقوق الإنسان.

تونس

استمرار التضييق على لرابطة

مازالت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تعاني من ضغوط السلطات التونسية عليها لمنعها من أداء عملها كمنظمة مستقلة ومنع أنشطتها، بما في ذلك أنشطتها الداخلية. ففي ٧ يناير/كانون ثان قامت السلطات بمنع انعقاد المجلس الوطني للرابطة بعد محاصرة قوات كبيرة من الأمن للمقر المركزي للرابطة ومنع الدخول إليه، وتلقي رئيس الرابطة اتصالاً هاتفياً من وزارة الداخلية لحثه على منع انعقاد المجلس الوطني، والذي كان مقرراً لحث كيفية حل الأزمة القائمة بين الرابطة والسلطة، وكيفية الخروج من الوضع الذي يعترض عملها.

وفي تتابع أخر لمنع الرابطة من أداء عملها، أصدرت المحكمة الابتدائية قراراً بمنع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة على إثر الدعوى القضائية المرفوعة من أعضاء في الحزب التجمع الدستوري الحاكم الذين يتمتعون بعضوية الرابطة لمنع عقد المؤتمر والذي كان مقرراً عقده منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ غير أنه جرى منعه حينها بالقوة.

ومن جانبه وصف رئيس الرابطة وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان أ."مختار الطريفي" الحكم بأنه قرار سياسي مغلف قضائيا، واعتبر ذلك دليلا على أن "السلطات تريد تهميش الرابطة ووأدها عبر افتعال أزمة داخلية بمجموعة من المنتمين إليها لأنه كان من الأجدر حل النزاع في مؤتمراتنا، واللجوء إلى القضاء دليل على أن السلطة تحرك خيوط اللعبة".

وأصدرت المنظمة **بيانا** تضامنياً مع الرابطة جاء فيه "تواصل المنظمة متابعتها للتطورات المؤسفة التي تمر بها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان للعام الخامس على التوالي، في ظل التضييقات والقيود المتزايدة التي تفرضها السلطات التونسية على أنشطتها، والتي بلغت حد منع الرابطة من عقد مؤتمرها العام السادس ومجلسها الوطني لأغراض انتخاب هيئاتها القيادية ووضع برامج عملها لمتابعة التصدي لتدهور أوضاع حقوق الإنسان على الساحة التونسية.

وتنظر المنظمة بأسف بالغ للحكم القضائي الصادر في يوم ١٨ فبراير/شباط الجاري والقاضي بمنع الرابطة من عقد مؤتمرها العام، والذي يأتي في سياق العشرات من الدعاوى القضائية المرفوعة من بعض عناصر التجمع الدستوري الحاكم الذين يتمتعون بعضوية الرابطة والذين فشلوا في الهيمنة على هيئاتها القيادية في المؤتمر العام الخامس.

وتعتبر المنظمة الإجراءات التعسفية المتخذة بحق الرابطة أحد أبرز أشكال الانتهاكات المتواصلة للحق في حرية واستقلالية الجمعيات الأهلية على الساحة التونسية، وخاصة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما تعده نيلاً من حركة حقوق الإنسان في العالم العربي لما للرابطة من مكانة خاصة لكونها الأقدم على الساحة العربية، فضلاً عن تمتعها بعضوية المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وإذ تدين المنظمة الإجراءات المتخذة بحق الرابطة، فإنها تجدد مطالبتها للسلطات التونسية بالوقف الفوري للتضييق على الرابطة وأنشطتها، وتدعو الحركة العالمية لحقوق الإنسان لإعلان تضامنها مع الرابطة والعمل على رفع القيود المفروضة عليها، كما تناشد المفوضية السامية لحقوق الإنسان سرعة التدخل لوقف انتهاك حرية واستقلالية جماعات حقوق الإنسان العاملة على الساحة التونسية".

الإمارات

٩ نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئياً

جرى تعيين ٨ نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئيا بعد أن عينت ست من الإمارات السبع سيدات ضمن حصتها في عضوية المجلس (عدا إمارة أم القيوين). وكانت الدكتورة "أمل القبيسي" المرأة الوحيدة التي بلغت قبة المجلس

بالانتخاب عن إمارة أبو ظبي، وأضافت سلطات أبو ظبي امرأة أخرى بالتعيين وهي "فاطمة حمد ناصر الكنيبي" لقائمة المعينين، فيما كان الدعم الأكبر من سلطات دبي التي عينت ٣ سيدات من ضمن ٤ أعضاء هم حصة الإمارة في المجلس، وهن "فاطمة غانم بن غانم المري"، والكاتبة الصحافية "ميساء راشد غدير"، ومديرة قناة (ذي ون) "نجلاء فيصل العوضي". كما تم تعيين الدكتورة "عائشة الرومي" عن إمارة الشارقة، و"روية سيف سلطان السماحي"، عن إمارة الفجيرة، في حين تم تعيين علياء سالم سعيد السويدي عن إمارة عجمان، و"نضال محمد الصنيجي" عن إمارة رأس الخيمة.

وشاركت في انتخابات المجلس الوطني ٦٥ امرأة، في إشارة لافتة إلى الاهتمام المتزايد بالعملية الانتخابية من قبل المرأة في دولة الإمارات، تقدمت ١٤ منهن في العاصمة أبو ظبي، وفازت منهن امرأة واحدة، و١٥ امرأة في إمارة دبي، و٢٩ امرأة في إمارة الشارقة، وثلاث سيدات في رأس الخيمة، وسيدتان في إمارة عجمان، في حين لم تتقدم إلا امرأة واحدة للترشح لانتخابات المجلس في كل من إمارة أم القيوين وإمارة الفجيرة. إلا أن كل السيدات عجزن عن الوصول بالانتخاب، ما عدا الدكتورة "القبيسي".

وكانت أول انتخابات جزئية جرت نهاية العام الماضي، أفرزت انتخاب نصف أعضاء المجلس الأربعين، فيما يتم تعيين النصف الآخر من قبل حكام الإمارات. وتحظى إمارتا أبو ظبي ودبي بحصة أكبر في أعضاء المجلس المعينين والمنتخبين، حيث تبلغ حصتهما أربعة أعضاء لكل منهما، في حين تبلغ حصة كل من إمارة الشارقة ورأس الخيمة ثلاثة أعضاء لكل منهما، مقعدين لكل من الإمارات الثلاث الباقية، وهي أم القيوين وعجمان والفجيرة.

وقد اختار المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات رجل الأعمال "عبد العزيز بن عبد الله العزيز" المنتخب عن إمارة دبي رئيسا للمجلس الوطني الاتحادي.

واحتفظ "أحمد بن شبيب الظاهري" بمنصبه كنائب أول لرئيس المجلس الوطني. وأخفقت الدكتورة "أمل القبيسي" في الفوز بمقعد النائب الثاني لرئيس المجلس الذي فاز به الإعلامي "علي جاسم" بعد انتخابات إعادة اثر تساوي الأصوات بينه وبين الدكتورة "القبيسي" في الجولة الأولى التي كانت شملت ٥ مرشحين.

وبحسب القرار الذي أصدره الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في أغسطس/آب الماضي، بتنظيم الانتخابات البرلمانية الجزئية الأولى من نوعها في تاريخ الإمارات، فإن نصف أعضاء المجلس الاتحادي المكون من ٤٠ عضوا، يتم انتخابهم من قبل هيئات انتخابية في الإمارات السبع التي تشكل الدولة، وهي الانتخابات التي جرت في ديسمبر/كانون أول الماضي، في حين يجري اختيار النصف الثاني من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل حكام الإمارات السبع، الذين كانوا يختارون كامل أعضاء المجلس بحسب النظام السابق.

البحرين

الإفراج عن ثلاثة متهمين "بالترويج لتغيير نظام الحكم"

أطلقت السلطات البحرينية في ٣ فبراير/شباط ٢٠٠٧ سراح ثلاثة معارضين "شيعة" هم الأمين العام لحركة حق "حسن مشيمع"، ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان "عبد الهادي الخواجة" و"شاكر عبد العال"، وكان الثلاثة قد تم اعتقالهم فجر ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧ "بتهمه الترويج لتغيير النظام السياسي في الدولة، والتحريض على كراهية نظام الحكم، وإذاعة أخبار كاذبة ومغرضة"، وأشار بيان النيابة العامة إلى أنها قامت بمواجهة المتهمين بالأدلة المتوفرة، ومن ذلك التسجيلات المشتملة على الخطب التي ألقوها خلال الاحتفال بذكرى عاشوراء، وقد أمرت النيابة بإخلاء سبيل المتهمين الثلاثة بضمان محال إقامتهم.

وقال محامي الناشطين إن السلطات أفرجت عنهم دون كفالة، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تهدف لتقليل الانتقادات.

يشار إلى أن مصادمات وقعت بين الشرطة و٢٠٠ متظاهر إثر اعتقال الثلاثة، استخدمت الشرطة خلالها الغازات المسيلة للدموع والهراوات، وقال بعض المتظاهرين إن رجال الشرطة أطلقوا أيضا رصاصات مطاطية أدت إلى إصابة نحو عشرة أشخاص بجروح.

وتدعو المنظمة السلطات البحرينية لوقف ملاحقة المذكورين، والسماح لهم بمتابعة نشاطهم وحرية التعبير عن الرأي، طالما كان ذلك بشكل سلمي.

الفقر في قطاع غزة
تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

في تقرير عن الفقر في قطاع غزة، صدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قبل نهاية العام ٢٠٠٦، قدم بداية للسياق التاريخي للأحداث منذ العام ١٩٤٨، وتطور الأوضاع المجحفة التي تعرض لها الفلسطينيون، سواء من جملة السياسات التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى مواقف الدول المانحة التي أوقفت المساعدات المالية التي يعتمد عليها الشعب الفلسطيني، وما نتج عن تلك السياسات من تضاعف الفقر وبات يمثل فرض عقوبة جماعية على الشعب الفلسطيني تتنافى مع مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

فمنذ أن شكلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الحكومة الفلسطينية العاشرة، بعد انتخابات شهد لها العالم بالشفافية والنزاهة، سارعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعلان مقاطعة الحكومة الفلسطينية، ووقف تحويل عائدات السلطة من الضرائب والجمارك، كما تبنت العديد من الدول المانحة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول الاتحاد الأوروبي واليابان نفس الخطوات وقامت بوقف المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

تلي ذلك السياسات التي انتهجتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي والتي أدت إلى خنق اقتصادي واجتماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين، شمل محاربتهم في وسائل عيشهم، وتضييق الخناق على حرية مرور رسالات الأغذية والأدوية، إلى جانب تدمير للبنية التحتية للمدن والقرى الفلسطينية، وتدمير العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية والقطاع الزراعي، مما أدى إلى تراجع شديد في الأوضاع الحياتية.

يطرح التقرير خصوصية حالة الفقر في قطاع غزة، وما تعرض له الشعب الفلسطيني، من أحداث ومآس طوال قرن من الزمن، وموضحاً من خلال نقاط مرحلية، تفاعل عوامل عدة سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى إفقار دائم لفئات واسعة، خاصة في قطاع غزة للأسباب الآتية

*أدت عملية التهجير القسري في العام ١٩٤٨ إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، وكذلك إلى أراضي الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة اللتين لم تكونا قد احتلتا بعد، وقد فقد هؤلاء المهجرين كافة ممتلكاتهم وأراضيهم ومقتنياتهم، وفقدوا بالتالي مصادر رزقهم التي كانوا يعيشون منها، وهو ما يمثل البداية لحالة الفقر والحرمان لهؤلاء اللاجئين في قطاع غزة.

*زاد الوضع سوءاً في العام ١٩٦٧ بعد أن استكملت إسرائيل احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، ورافق ذلك أيضاً مزيد من الهجرة واللجوء والتشتت للفلسطينيين وبالتالي زيادة حالة الفقر.

*قامت سلطات الاحتلال بممارسة العديد من السياسات، وإصدار الأوامر العسكرية بغرض تأمين السيطرة الكاملة على كافة قطاعات الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، مما شكل من قطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية ومصدرا رخيصاً للأيدي العاملة، مع فرض نظام ضريبي أرهق كاهل السكان. وتشابكت العوامل مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة.

*اندلعت الانتفاضة الشعبية في أواخر العام ١٩٨٧ في كافة الأراضي، مما وسع من ظاهرة الفقر مع تقييد واسع للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، مما نجم عنه فقدان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين لفرص عملهم وانضمامهم إلى صفوف البطالة.

*جاءت حرب الخليج في العام ١٩٩١ لتمثل نقطة إضافية لزيادة حالة الفقر، حيث فقد عدد كبير من الفلسطينيين فرص عملهم أثناء الحرب، كما فقد عدد كبير من العائلات الفلسطينية تحويلات أبنائهم العاملين في الخارج. كما تراجعت تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية للضفة والقطاع، وذلك بعد توقف المساعدات التي كانت تتلقاها من دول الخليج.

*أنه على الرغم من إبرام اتفاقات السلام في العام ١٩٩٤، فقد خاب أمل الفلسطينيين في أن يعم الرخاء الاقتصادي الأراضي الفلسطينية وفق الوعود الدولية بدعم وتمويل اقتصاد فلسطين، بل على العكس أحكمت سلطات الاحتلال سيطرتها على موارد الفلسطينيين وعلى المعابر والحدود وتحكمت في حركة نقل الأشخاص وحركة الصادرات والواردات من البضائع.

*في العام ١٩٩٦ لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام سياسة الإغلاق الشامل والحصار على كافة الأراضي الفلسطينية، وعزلت بموجبها كافة الضفة

الغربية، بما فيها القدس المحتلة عن قطاع غزة، وحرم بالتالي آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وتراجع مستويات المعيشة لآلاف العائلات.

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى، وعلى إثرها لجأت سلطات الاحتلال إلى فرض إغلاق شامل على الأراضي الفلسطينية، وكان نتاجه توقف حركة التبادل التجاري، وإصابة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالشلل، وحرمان العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وتوقف سوق العمالة الداخلية لإغلاق المصانع والورش.

*يضاف إلى ذلك عمليات قتل المدنيين، وإصابة عشرات الآلاف بجراح مختلفة وأعداد كبيرة منهم إعاقات دائمة، وأثر ذلك سلباً على دخول الأسر الفلسطينية، مترافقة مع عمليات التدمير الوحشية للممتلكات الزراعية والصناعية والبنية التحتية.

انعكست كل تلك السياسات والإجراءات الإسرائيلية على مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية، ارتفعت معدلات البطالة وزاد معدل الفقر، ووفق مسح إحصائي للجهاز المركزي الفلسطيني أن هناك نسبة ٦٤% من الأسر يعيشون تحت خط الفقر، وتزداد هذه النسبة لتصل ٨١,٤% في قطاع غزة.

وقد علق المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بالحق في الغذاء بأن "الأراضي الفلسطينية تعيش على شفا كارثة إنسانية". وتوقع أن تصل نسبة البطالة في قطاع غزة من ٦٠ إلى ٧٤% في عام ٢٠٠٨.

وتشير التقديرات المختلفة والصادرة عن المؤسسات الدولية إلى أن سياسة الحصار والإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية قد أدت إلى خسائر تقارب ثلثي حجم المساعدات التي قدمتها الدول المانحة للشعب الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية.

ويظهر التقرير بعض الملامح الخاصة بالفقر في قطاع غزة تشير إلى أن:

- هناك أسرتان من كل ثلاث أسر تعيشان حالة فقر، أي غير قادرة على توفير المتطلبات الأساسية من الطعام والمسكن والملبس، وتزداد حالة الفقر في الأسر التي تعولها امرأة، كذلك تختلف وفق مستوى التعليم لرب الأسرة، وتزداد قسوة الحياة لكبار السن، حتى الذين يعملون فإنهم يواجهون شروطاً قاسية في سوق العمل تؤدي إلى قبولهم لأجور المتدنية.

وفى النهاية يذكر التقرير بالمعاهدات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفقر، والتحرر من الخوف والفاقة، مشيراً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة المواثيق الدولية التي تناولت مسألة الفقر باعتباره انتهاكا لكرامة الإنسان.

وطالب **التقرير** المجتمع المدني:

١- بإلغاء قرار وقف المساعدات المالية الموجهة للشعب الفلسطيني، والعمل على وقف العقوبات الجماعية على المدنيين، من أجل حماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومكافحة الفقر والفقر المدقع المنتشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، وفى قطاع غزة بشكل خاص.

٢- الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على رفع الحصار الجائر عن الأراضي الفلسطينية.

٣- تحمل مسئولياته القانونية لإلزام إسرائيل بتطبيق الشرعية الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تكفل حماية الأشخاص المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب وتحت الاحتلال.

٤- مساعدة الشعب الفلسطيني بكل الوسائل حتى يتحقق له تقرير مصيره واستقلاله السياسي والاقتصادي.

كما طالب **سلطات الاحتلال الإسرائيلي:**

١- برفع الحصار والإغلاق الجائر عن الأراضي الفلسطينية، والكف عن جميع أشكال العدوان التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

٢- دفع تعويضات للعمال الفلسطينيين عن الأيام التي حرموا فيها من الوصول إلى أماكن عملهم.

٣- الإفراج عن مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، لتمكينها من مكافحة الفقر وتسديد العجز في ميزانيتها، وصرف رواتب موظفيها.

٤- دفع تعويضات للمواطنين الفلسطينيين الذين لحق بهم الضرر نتيجة للأعمال الانتقامية التي نفذتها قوات الاحتلال، التي طالت مزروعاتهم وممتلكاتهم.

٥- احترام حق الفلسطينيين في حرية التنقل والحركة، وذلك من أجل العمل والتعليم وتلقي الخدمات الصحية.

٦- العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في أقرب وقت، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

الحرب على الإرهاب .. انتهاكات مستمرة

أصدرت سلطات الادعاء في ميونخ/ألمانيا مذكرات اعتقال بحق ١٣ شخصاً يعملون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مشتبه في تورطهم في خطف الألماني اللبناني الأصل "خالد المصري" في العام ٢٠٠٣، وكان "المصري" قد اختطف في مقدونيا، وتم نقله بين عدد من السجون ومراكز الاحتجاز السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات الأمريكية في عدد من بلدان شرق أوروبا في إطار ما يعرف بالحرب الأمريكية على الإرهاب.

وفي سياق متصل أفرجت السلطات المصرية، في فبراير/شباط عن "أسامة حسن مصطفى" والشهير بأبو عمر المصري ووضعته تحت الإقامة الجبرية ومنعته من التحرك أو الحديث لوسائل الإعلام، الجدير بالذكر أن أبو عمر المصري وهو إمام لأحد المساجد في إيطاليا قد اختطف في ١٧ فبراير/شباط عام ٢٠٠٣، عندما قامت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية بخطفه من أحد الشوارع في إيطاليا، وجرى احتجازه في أماكن احتجاز سرية تديرها المخابرات الأمريكية قبل إرساله لمصر وتعرضه للتعذيب، وهي العمليات التي كشفها المدعي العام الإيطالي واتهم مدير المخابرات الإيطالية ونائبه بالتورط فيها، كما أصدر قراراً باعتقال مسئولي بالمخابرات الإيطالية، وهو الأمر الذي كان سببا في إقالتهما من منصبيهما، فضلا عن طلبه اعتقال عدد من ضباط ومندوبي وكالة الاستخبارات الأمريكية والمقدر عددهم بـ١٦ ضابطاً وعميلاً.

وكان المدعي العام الإيطالي قد خاطب الحكومة المصرية في نوفمبر/تشرين ثان الماضي مطالباً بالإفراج عن أبو عمر المصري وتسليمه لإيطاليا نظراً لتمتعه بحق اللجوء السياسي فيها.

وتكشف هذه القضية المزيد من المعلومات عن عمليات الاختطاف والاعتقال التي جرت لأشخاص عرب ومسلمين في أوروبا وآسيا، واحتجازهم لعدد من السنوات، وتعذيبهم بالمشاركة مع عدد من البلدان العربية.

وتشجع المنظمة الجهود التي من شأنها كشف وتوثيق الحالات المشابهة وتقديم الدعم القانوني لهم، وتطالب مجدداً حكومات الدول الغربية والعربية الالتزام بالمواثيق والقوانين التي تحمي حقوق الإنسان، وترى أن هذه الانتهاكات الخطيرة أحد مظاهر المكافحة غير المنضبطة للإرهاب منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، والتي تعد السبب الأبرز لتراجع حالة حقوق الإنسان في البلدان العربية.

الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة تطالب بالإفراج عن "سامي الحاج"

تتابع المنظمة تطورات اعتقال مصور قناة الجزيرة الفضائية السوداني "سامي الحاج" المعتقل في سجن جوانتانامو الأمريكي سيء السمعة منذ العام ٢٠٠١، وكان "الحاج" قد اعتقل بواسطة القوات الأمريكية في أفغانستان على خلفية ادعاءات بصلته بتنظيم القاعدة، وتنقل بين سجون أفغانستان انتهاء بجوانتانامو، وترى المنظمة أن "سامي الحاج" قد وقع ضحية إجراءات استثنائية قوضت الضمانات الأساسية للحق في الحرية والأمان الشخصي والحق في المحاكمة العادلة.

ومع دخول إضراب "سامي الحاج" المفتوح عن الطعام شهره الثاني، تطالب المنظمة المؤسسات الدولية ومفوضية حقوق الإنسان والمنظمات المدنية العمل على إطلاق سراحه وزملائه من معسكر جوانتانامو الذي بات يشكل أسوأ نموذج لانتهاكات حقوق الإنسان، في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تستخدم أساليب غير قانونية تتنافى مع القيم الإنسانية والمبادئ القانونية الراسخة، وتعلن المنظمة أنها سوف تتابع ملف "الحاج" وكافة المعتقلين في معسكر الاحتجاز بجوانتانامو حتى يتم إطلاق سراحهم.

وفي سياق متصل أصدرت محكمة استئناف فيدرالية أمريكية في ٢٠ فبراير/شباط حكما يحرم الأجانب المعتقلين في قاعدة جوانتانامو من اللجوء إلى القضاء الأمريكي للاحتجاج على اعتقالهم، وجاء هذا القرار بأغلبية صوتين ضد صوت واحد. وقضت المحكمة دفوع المعتقلين الذين اعتبروا أن قانون تشكيل اللجان العسكرية لسنة ٢٠٠٦ والذي أقره الكونجرس في وقت سابق لا ينطبق عليهم، وتذرعت المحكمة "بأن حجج المعتقلين تبدو معقولة" لكنها ليست مقنعة، وأن القبول بها سيشكل تحدياً لإرادة الكونجرس.

كما رفضت المحكمة اعتراض

المعتقلين على اللجان العسكرية والتي تحرمهم من حقهم في تقديم عرائض يحتجون فيها على اعتقالهم من دون أدلة أو توجيه تهمه إليهم. وحتى الآن لم يحاكم سوى عشرة فقط من أصل ٣٩٥ معتقلا حاليا في جوانتانامو، تم إبلاغهم بالاتهامات من قبل محكمة استثنائية عسكرية، لا توفر الضمانات القانونية المرعية.

سوريا

محكمة أمن الدولة تعاقب العديد من الناشطين السياسيين بالسجن

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في دمشق يوم ١١ فبراير/شباط أحكاماً مختلفة بالسجن بحق عدد من المعتقلين بتهمة الانتماء للإخوان المسلمين، حيث أدين "محمود أحمد سماق" والمعتقل منذ إبريل/نيسان ٢٠٠٥ لدى وصوله إلى مطار دمشق قادما من اليمن المقيم بها منذ ١٩٨١، وقد حكم عليه بالإعدام قبل أن يخفف الحكم إلى السجن لمدة ١٢ عام.

كما حكم على كل من "شاهر محمد معروف" و"مراد بن محمد معروف" و"عاصم محمد بشير" و"ماهر بن حسن خزعة" و"محمد غسان بن فورزي" و"جمال بن حسين زينية" بالسجن لمدد تتراوح بين أربع وعشر سنوات، ومن المعروف أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠ يعاقب بالإعدام كل من يثبت انتماؤه للإخوان المسلمين، بصرف النظر طبيعة المخالفات التي يرتكبها، وهو ما يمثل نوعاً من العقاب على حرية الرأي والتعبير ويقع بالمخالفة لتعهدات الحكومة السورية في مجال حقوق الإنسان.

مصر

المنظمة تدعو السلطات لوقف إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان موجات الاعتقال المتعددة في صفوف تنظيم الإخوان المسلمين – غير المرخص له – والتي بدأت منذ منتصف ديسمبر/ كانون أول الماضي، عقب ما عرف بالعروض العسكرية لطلاب منتسبين للإخوان في جامعة الأزهر، وأحيل المعتقلون في البداية لنيابة أمن الدولة العليا والتي أمرت بحبسهم احتياطياً إلى أن أفرج القضاء عن بعضهم قبل أن يتم اعتقالهم مجدداً وإحالة نحو أربعين منهم للمحاكمة العسكرية، بينما استمر التحقيق مع الباقين وجميعهم من الطلاب بتهم مختلفة من بينها الاستعداد للتظاهر حتى قرر النائب العام الإفراج عنهم قبل نهاية فبراير/شباط.

وقد أصدرت المنظمة **بياناً** أعربت فيه عن بالغ قلقها لإحالة المهندس "محمد خيرت الشاطر" نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين – غير المرخص لها – و٣٩ شخصاً آخرين من قيادات الجماعة إلى القضاء العسكري تمهيداً لمحاكمتهم، وهو ما يمثل استئنافا للعمل بإحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في مصر بعد توقف دام لخمس سنوات، و"هو الإجراء الذي طالما عارضته المنظمة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان؛ لما يمثله من انتهاك للمعايير الدولية للحق في المحاكمة العادلة، والتي تقضي بمحاكمة المتهمين أمام قاضيهم الطبيعي، فضلا عما تنطوي عليه المحاكمة العسكرية من طابع استثنائي لكونها تحول بين المتهمين وبين حقهم في الطعن على أحكامها أمام محكمة أعلى".

وتطالب المنظمة بوقف العمل فوراً بإحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وإحالة المتهمين في القضية المذكورة إلى المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي.

..مقتل مواطن وإصابة ستة آخرين في صدامات بين الأمن

تعرب المنظمة عن بالغ قلقها من المعلومات التي أوردتها المصادر الصحفية حول اعتداءات قوات الأمن على أهالي قرية كفر تركي لمقتل مواطن وإصابة ستة آخرين واعتقالات عشوائية إثر الاشتباكات التي اندلعت عقب تجمهر عدد من المواطنين من أهالي القرية اعتراضا علي تركيب محطة تقوية للهاتف المحمول.

واستخدمت الشرطة القنابل المسيلة للدموع والأسلحة النارية، وهو الأمر الذي أدى لوفاة "أحمد حمدان سيد". وتشكل هذه الواقعة انتهاكاً جسيماً لجملة من الحقوق، وعلى رأسها الحق في الحياة، كما أنها تشكل أحد مظاهر اللجوء للقوة على نطاق واسع.

وتثمن المنظمة قرار النيابة العامة بإطلاق سراح المتهمين والمصابين من أهالي القرية، وتدعو إلى محاسبة المسئولين عن التسبب في هذه الواقعة الجسيمة.

السودان

المنظمة تطالب السلطات السودانية بمحاسبة المسئولين عن الاعتداء على العاملين المصريين

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها لقيام ضباط وأفراد الشرطة السودانية بمركز شرطة الرياض بشرق العاصمة السودانية الخرطوم في العاشر من فبراير/شباط بتعذيب وإساءة معاملة ٢٨ عاملاً مصرياً بعد احتجازهم بدون إذن قضائي على إثر مشاجرة وقعت بين أحد هؤلاء العاملين وأحد المواطنين السودانيين.

وقد أثار قلق المنظمة ما أوردته مصادر سودانية ومصرية مستقلة من وقائع تعذيب مشفوعة بالصور الفوتوغرافية تؤكد فداحة الاعتداءات بحق هؤلاء العاملين، وتطالب المنظمة السلطات السودانية المختصة بفتح تحقيق قضائي جاد في الواقعة وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكمة والالتزام بالشفافية في سير التحقيقات وإعلان نتائجها.

موريتانيا

سجناء إسلاميون يضربون عن الطعام والمنظمة تطالب بإطلاق سراحهم

دخل عشرة سجناء إسلاميين موريتانيين في العاشر من فبراير/شباط إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً علي ما وصفوه بتردي أوضاعهم ومماطلة السلطات في تسوية ملفهم بالإفراج عنهم أو محاكمتهم محاكمة عادلة وسريعة، وأضاف السجناء في بيان ضمنوه مطالبهم أن إيداعهم في السجن يعتبر غير قانوني بعد أن أصدر القضاء قراراً بمنحهم حرية مؤقتة، ويقول بعضهم إنهم يتعرضون للاختطاف ليلاً إلى جهة مجهولة، ثم تتم إعادتهم للسجن بعد أهانتهم جسدياً ومعنوياً.

وطالب السجناء بالتدخل السريع لإنقاذ السجين "المصطفى ولد عبد القادر" الموجود حالياً في غرفة الإنعاش بالمستشفي في ظل معاناته من المرض لمدة أكثر من ٨ أشهر والذي صدر له أكثر من قرار حرية مؤقتة دون أن تنفذ.

وتطالب المنظمة السلطات الموريتانية بإخلاء سبيل السجناء الموقوفين دون محاكمة والتحقيق الجاد فيما أوردوه من تعرضهم للتعذيب أثناء احتجازهم وتعويضهم عن هذا التعذيب وعن الاحتجاز غير القانوني.

..واقتحام الأمن لجامعة نواكشوط واعتداءات على الطلاب

اقتحمت قوات الأمن الموريتانية جامعة نواكشوط يومي السادس والسابع من فبراير/شباط، وألقت الشرطة القبض على نحو عشرين طالباً قبل أن تفرج في وقت لاحق عن الذين أصيبوا بجروح أثناء الاشتباكات بين أجهزة الأمن والطلبة.

ويقول رئيس الجبهة الموحدة لنقابات الطلبة بأن الجبهة لم تستطع إحصاء عدد الجرحى والمعتقلين، وكانت الجامعة قد شهدت احتجاجات تطالب بزيادة المنح المقدمة للتعليم، وخفض تكاليف رسوم كلية الطب، وتحسين الظروف التعليمية والدراسية وتوفير الأجهزة والمعدات للمختبرات التعليمية.

وتطالب المنظمة بإطلاق سراح الطلبة الموقوفين وإتاحة الحرية للطلاب للتعبير عن آرائهم بصورة سلمية وممارسة الحق في التجمع السلمي، وهي الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الأردن

المنظمة تطالب بالتحقيق في واقعة الاعتداء على صحفي

تلقت المنظمة معلومات تفيد بتعرض الصحفي "خالد الخواجا" للضرب المبرح على يد رجال من الأمن العام في ٣١ يناير/كانون ثان خلال قيامه بتغطية ميدانية ما أدى إلى كسر يده اليسري وتعرض وجهه لعدد من الكدمات.

ويتهم "الخواجا" مدير مكتب الحاكم الإداري لمنطقة عين الباشا بالتسبب في الاعتداء عليه، والذي أدانته نقابة الصحفيين ولجنة للتحقيق.

وتطالب المنظمة بالتحقيق في هذه الواقعة، وإحالة المسئولين عنها للقضاء.

السعودية

اعتقال عشرة من دعاة الإصلاح بدعوى تمويل الإرهاب

اعتقلت سلطات الأمن في ٢ فبراير/شباط عشرة أشخاص من الشخصيات العامة المعروفة بالدعوة إلى الإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي، وهم ٩ سعوديين وواحد مغربي، ومن بينهم "مختار الهاشمي" و"عبد الرحمن الشميرلي"

"سلمان الرشودي" "عصام حسن بصراوي" و"عبد العزيز الخريجي" و"موسى القرني" "الشريف سيف الدين فيصل" "محمد حسن قرشي".

وبينما تقول المصادر الرسمية إن المعتقلين كانوا يقومون بأنشطة ممنوعة تضمنت جمع تبرعات "بصورة غير مشروعة" وإيصالها إلى جهات "مشبوهة" في مناطق "مضطربة".

وتقول مصادر مستقلة إن القبض عليهم له بواعث سياسية، وصرح أهالي المعتقلين أن بعض المعتقلين سبق اعتقالهم في العام ٢٠٠٤ بسبب مطالبتهم بالإصلاح السياسي.

ويقول محامي أربعة من المعتقلين إن السلطات منعته من مقابلة موكليه، كما لم يتمكن ذووهم من زيارتهم أو معرفة أماكن احتجازهم.

وتتابع المنظمة تطورات هذا الملف، وتعرب عن خشيتها من أن تمثل هذه الإجراءات قبضاً خارج نطاق القانون، وتطالب بإطلاق سراحهم أو تقديمهم للمحاكمة العادلة والعاجلة إن ثبتت اتهامات محددة.

ليبيا

المنظمة تطالب بالإفراج عن ناشطين معتقلين

قامت السلطات الليبية في ١٦ فبراير/شباط باعتقال "د.إدريس بوفايد" والذي تم اقتحام منزله ليلا واقتياده إلى مكان غير معروف - ويذكر أنه كان قد تم اعتقاله في ٥ نوفمبر/تشرين ثان بعد عودته من المهجر وإصداره بياناً من داخل ليبيا يطالب فيه بإعادة الشرعية الدستورية والتعددية الديمقراطية قبل أن يطلق سراحه بعد ٥٥ يوماً.

كما اعتقلت المحامي "المهدي صالح حميد" وتعرض منزله للحرق. كما وردت معلومات عن اعتقال "جمعة بوفايد" شقيق "د.إدريس بوفايد" على خلفية قيامه باتصال هاتفي لإبلاغ إحدى وسائل الإعلام بالخارج عن اعتقال شقيقه.

يأتي ذلك مع حلول الذكرى الأولى لأحداث مظاهرة بني غازي في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٦ والتي كانت الشرطة الليبية تصدت لها باستخدام القوة المفرطة وأدت إلى مقتل ١١ وجرح ٣٥ آخرين من بين ألف متظاهر فقط.

وكان المعتقلون يعتزمون تنظيم تجمع للتضامن مع ضحايا مظاهرة بني غازي، غير أن السلطات ردت بعنف واعتقلت المذكورين.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الليبية للإفراج فوراً عن المعتقلين، وإنهاء هذا النوع من الإجراءات التعسفية بحق الناشطين.

الجزائر

محاكمة ناشطين بدعوى مخالفة القانون

قدمت السلطات الجزائرية كلاً من "أمين سيدهم" و"حسيبة بومرداسي" المحاميان إلى المحاكمة الجنائية بتهمة تسليم موكلين لهما من السجناء وثائق "غير مسموح" بها قانوناً حيث يخطر القانون على المحامين تسليم أية متعلقات أو وثائق أو أدوية أو رسائل إلى موكليهم من السجناء دون إذن إدارة السجون.

وتتهم النيابة العامة "أمين سيدهم" بتسليم عدد من بطاقاته الشخصية لأحد موكليه السجناء في شهر يوليو/تموز الماضي دون الحصول على موافقة إدارة السجن، رغم أن هذه البطاقات لا تحوي شيئاً سوى معلومات الاتصال الخاصة به، ويقول "سيدهم" إنه أعطى بالفعل بطاقة شخصية للسجين، وأن ذلك لا يشكل خرقاً للقانون ولا يمثل خطراً على أمن السجن، وهو أمر يفعله المحامون عادة.

وفي قضية المحامية "حسيبة بو مرداسي" فالنيابة تتهمها بأنها سلمت أحد موكليها في سجن سركاجي بالجزائر العاصمة يوم ٢٧ يونيو/حزيران الماضي نسخة من محضر استجوابه أمام قاضي التحقيق، وذلك دون طلب الإذن من الإدارة، وقد أنكرت "بومرداسي" هذه التهمة، وأوضحت أنها سلمت الوثيقة المعنية إلى أحد حراس السجن الذي وعد بتسليمها إلي السجين بعد حصوله على موافقة إدارة السجن.

وبالرغم من أن قضيتي "بو مرداسي" و"سيدهم" منفصلتان، إلا أنه يخشى أن تكون الاتهامات وجهت إليهما بدوافع سياسية، نظراً لكون "بومرداسي" و"سيدهم" من ناشطي الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر، ومعروف عنهما نقدهما العلني لانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى الأخص تبنيهما لقضايا الاختفاء القسري، ونقدهما لميثاق السلم والمصالحة.

وتطالب المنظمة السلطات الجزائرية بإسقاط الاتهامات الموجهة "لسيدهم" و"بومرداسي" ووقف ملاحقتهم ومضايقتهم احتراماً لحرية واستقلال مهنة المحاماة.

اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة يدعو لوقف العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى

أعربت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها لأعمال الحفر التي تصر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مواصلتها في المسجد الأقصى ومحيطه، والتي تمثل عدواناً جديداً على المسجد وأساساته وتنذر بهدم حائطه الغربي ومسجد البراق، فيما يعد استكمالاً لمخططات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية وهدم المسجد الأقصى.

وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن دعمها لقرار الجامعة العربية على مستوى المندوبين بدعوة مجلس الأمن لعقد اجتماع طارئ لوقف العدوان الإسرائيلي على المسجد، كما ترحب بقرار منظمة اليونسكو بإيفاد بعثة تقصي إلى موقع الحفريات.

غير أن اللجنة لفتت إلى خطورة التعامل مع قضية الحفريات في المسجد ومحيطه باعتبارها مسألة تخص التراث الثقافي أو الأثري فقط، ونبهت إلى ما يشكله العدوان الإسرائيلي علي المسجد من جريمة حرب وانتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وهي جريمة تقتضي عقد اجتماع عاجل للدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ لفرض لأحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الختام، أعربت اللجنة عن خشيتها البالغة من أن استمرار الحفريات والمخططات الإسرائيلية سيفاقم من حال التوتر السائدة في المنطقة وينذر بتدهور إضافي لأوضاع حقوق الإنسان فيها، وهو ما سينعكس سلباً علي السلم والأمن الدولي

المنظمة تشارك في عقد المؤتمر الرابع للإصلاح العربي

يشارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة في افتتاح المؤتمر الرابع للإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية في ١ مارس/آذار، وهو المؤتمر الذي تشارك المنظمة في تنظيمه بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية والأكاديمية العربية للتكنولوجيا ورابطة المرأة العربية ومجلس الأعمال العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٣ وانبثق عنه منتدى الإصلاح العربي الذي يعمل على تفعيل وثيقة الإسكندرية الصادرة عن المؤتمر الأول والتي بلورت المطالب الشعبية للإصلاح السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي والثقافي في العالم العربي.

المنظمة تقرر سحب طلب الحصول على صفة المراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية

وجهت المنظمة في ٢٨ فبراير/شباط كتاباً إلى إدارة شئون المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية سجلت فيه رسمياً سحب طلبها المقدم في وقت سابق للحصول على صفة المراقب لدى المجلس.

وكانت المنظمة قد تقدمت بطلب الحصول على صفة المراقب بناءً على الدعوة التي تلقتها مع غيرها من منظمات المجتمع المدني العربي خلال لقاء دعا إليه الأمين العام لجامعة الدول العربية في أغسطس/أب ٢٠٠٦ وفى ضوء المعايير التي وزعتها رسمياً لإدارات المختصة بالأمانة العامة للجامعة.

غير أن المنظمة تلقت كتاباً من إدارة شئون المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة في ٢٧ فبراير/شباط يفيد بعدم اكتمال البيانات الواجب توافرها للحصول على صفة المراقب، وبالتالي تأجيل البت في طلبها لعرضه على اللجنة الاجتماعية لإعادة النظر فيه، وتبين في وقت لاحق أن بعض مندوبي الدول الأعضاء طلبوا إرجاء البت في الطلب لحين النظر في العلاقة بين ولاية المنظمة والشئون الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في اختصاص المجلس.

وقد أوضحت المنظمة في كتاب سحب طلبها رسمياً الصفات الحاصلة عليها لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة اليونسكو، فضلاً عن صفة المراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية.

كذلك بينت أن ولايتها تشمل مختلف فئات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والحق في التنمية، وأنها لم تكن لتتقدم بطلب العضوية لولا الدعوة التي تلقتها من الجامعة وفى إطار المعايير التي أعلنها المجلس.

..وتنظيم ندوة حول التعديلات الدستورية

يعتزم كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمركز العربي لاستقلال

القضاء ومهنة المحاماة، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تنظيم ندوة حول "قضية التعديلات الدستورية المزمعة في مصر.. رؤية المجتمع المدني" في ١٨ مارس/آذار وذلك بهدف الوقوف على وجهات نظر المجتمع المدني من تكوينات نقابية وحزبية وحقوقية، ولأغراض بلورة رؤية متكاملة تمهيدا لطرحها على الرأي العام وللمساهمة في النقاشات الرسمية والشعبية الجارية بشأن القضية.

خطة عمل الأمبودسمان خلال العام ٢٠٠٧

عقدت الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان العربية اجتماعا في ٣٠ يناير/كانون ثان لعرض التقرير السنوي عن نشاط مشروع الشبكة للعام ٢٠٠٦ ولدراسة البرنامج المقترح للعام ٢٠٠٧ والذي يتضمن تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمشروع بإضافة اللغة الإنجليزية، ونشر ٣ دراسات مفصلة عن ٣ موضوعات تتعلق بالمشروع، وعقد ٣ ندوات عن دور الأمبودسمان وأهميته في ٣ عواصم عربية، وندوة إقليمية بالقاهرة للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لاستعراض أوضاع مكاتب الشكاوى العربية وأساليب تفعيلها، وعقد دورة تدريبية للعاملين بمكاتب الأمبودسمان، وتشكيل مجموعة من الخبراء لدراسة إنشاء المعهد العربي للأمبودسمان، والخطوات التي ينبغي البدء بها لقيام المعهد بنشاطه عند انتهاء فترة المشروع في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٨، وإجراء الاتصالات اللازمة بالسلطات المعنية في الدول المختلفة لزيادة الوعي بأهمية دور الأمبودسمان وحثها على إنشاء مكاتب له في كل الدول المعنية.

المنظمة العربية بالأردن تنظم ورشة عمل عن حقوق الإنسان ومقاومة الاحتلال

نظمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين وتحت رعاية المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن في ١٧ فبراير/شباط ورشة عمل حول "مقاومة الاحتلال وحقوق الإنسان"، وهدفت الورشة إلى إطلاع النقابيين والمختصين والمهتمين على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والتي تكفل حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

تأسيس تحالف أردني لمنظمات المجتمع المدني

تأسس في فبراير/شباط التحالف الأردني لمنظمات المجتمع في أعقاب عملية تحضيرية استمرت لأكثر من شهرين، شارك فيها سبع منظمات أهلية أردنية هي: المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، وجمعية الحقوقيين الأردنيين، وجمعية حقوق الطفل الأردنية "حق"، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، وجمعية النساء العربيات، ومنتدى الشباب الأردني، كما قرر المؤسسون للتحالف أن العضوية فيه مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية الأخرى.

وتمت الموافقة على إصدار ميثاق شرف للتحالف على أساس مرجعية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبأنه جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الأردني والعربي والدولي ومن الحركة المناهضة للعولمة، وعلى دعم مؤسسات المجتمع المدني وتطويره والتنسيق والتعاون فيما بينها من خلال بناء وتفعيل عملها، وفي مجال العلاقة بين المنظمات المتحالفة أكد الميثاق على احترام حرية واستقلالية كل مؤسسة ضمن ثوابت ميثاق الشرف، والسعي إلى تكامل الأدوار والتعاضد وتطوير آليات التضامن الداخلي والعمل المشترك وتلافي الازدواجية في العمل، والالتزام بتبادل التجارب وبالتضامن بين المؤسسات، والتعاون مع المؤسسات الأردنية الأخرى بهدف التكامل بين أنشطتها الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

البرنامج العربي للنشطاء ينظم قافلته الثالثة للعدالة والإصلاح

نظم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز حقوق الناس يومي ٢٦-٢٧ يناير/كانون ثان قافلته الثالثة في مدينة الرباط تحت عنوان "العدالة وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، وتأتي القافلة ليستكمل بها ما تم في القافلة الأولي حول بلدان المشرق العربي والقافلة الثانية حول بلدان الخليج العربي ليتمكن من تقديم ملف كامل عن

الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي من خلال جلسات الحوار بمشاركة نشطاء حقوقيين من العالم العربي وكافة التيارات المعنية بقضية الإصلاح السياسي والديمقراطي، على أن تصدر لاحقاً في صورة تقرير.

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الدورة ٢٢

عقدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورتها الثانية والعشرين في الفترة من ٢٢-٢٥ يناير/كانون ثان برئاسة د.إبراهيم بن عبد العزيز الشدي وبحضور ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية، ومثل المنظمة "أ.إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة للمنظمة.

وخلال كلمتها أشارت السيدة/نانسي بكير الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية إلى أن معظم بنود جدول الأعمال تتناول الحقوق السياسية والمدنية ما عدا بنداً واحداً تناول الحقوق الاجتماعية وهو التربية على حقوق الإنسان وأشارت إلى أن اللجنة يجب أن تهتم بالحقوق الاجتماعية بصورة اكبر، كما أكدت على ضرورة التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإدخاله حيز النفاذ وأشارت إلى أن ثمانية دول عربية وقعت وصادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان ولو كانت سبع دول منها صادقت على الميثاق العربي لكان الآن في حيز التنفيذ.

وناقشت اللجنة مختلف البنود المعروضة عليها وهي تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة تنفيذا لتوصيات اللجنة في الدورة ٢١ والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، ومشروع اللائحة الداخلية للجنة العربية لحقوق الإنسان، وطلبات بعض المنظمات غير الحكومية الحصول على صفة مراقب في اللجنة، والتربية علي مبادئ حقوق الإنسان في الوطن العربي، ومقترح الجمهورية التونسية بوضع خطة عمل عربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٣ وبند ما يستجد من أعمال والذي تضمن مناقشة الآليات التي تساعد في إسراع الدول العربية في التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

المنظمة المصرية تصدر تقريرها حول أوضاع الصحة في مصر

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ٧ فبراير/شباط تقريرها حول الوضع الصحي في مصر تحت عنوان "أرواح بلا ثمن"، ويأتي التقرير متضمنا لأربعة أقسام، الأول: الإطار التشريعي المنظم لحق الصحة، والثاني: التأمين الصحي.. النشأة والإشكاليات، والثالث: انتهاكات الحق في الصحة ... حالات نموذجية، والرابع: روشتة لإصلاح الوضع الصحي في مصر.

وأكدت المنظمة في تقريرها أن تردي الوضع الصحي في مصر يعود إلى غياب التخطيط الجيد لمحاربة الفساد في هذا القطاع، وتدني الإنفاق الحكومي طبقا للمعدلات الدولية، وتدهور الظروف المعيشية والبيئية، وغياب نظام تأمين صحي موحد وشامل، كل ذلك أدى في النهاية إلى وفاة العديد من المواطنين البسطاء الذين دفعوا حياتهم ثمنا للإهمال الطبي الجسيم في المستشفيات الحكومية والخاصة وفي المدن والريف على حد سواء.

مجلس حقوق الإنسان المصري يصدر تقريره السنوي الثالث

أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تقريره السنوي الثالث والذي تضمن باباً عن حالة حقوق الإنسان في مصر خلال العام ٢٠٠٦، ورصد فيه أبرز الانتهاكات التي وقعت خلال العام، والمعالجات الرسمية لها وأوجه القصور في معالجة أجهزة الدولة لها، كما رصد في باب مستقل أنشطته خلال العام، وفي باب آخر نشر تقرير مراقب الحسابات بشأن ميزانية المجلس خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٦.

وقد تضمن التقرير باباً خاصاً للشكاوى التي تلقاها من المواطنين، والسبل التي اعتمدها في معالجتها، مسجلاً بالإحصاءات كمية الردود التي تلقاها من جانب أجهزة الدولة وهيئاتها المعنية، كما رصد على نحو كمي أيضاً كثافة الشكاوى بحسب التوزيع الجغرافي وبحسب نوعية الحقوق المنتهكة.

واكتسب التقرير أهمية خاصة لتزامنه مع انتهاء الدورة الأولى من عمر المجلس، وقد ضمن المجلس تقريره تقييماً ذاتياً لأدائه خلال السنوات الثلاث الأولى من عمره، كشف فيه أبرز الإيجابيات والمكاسب التي تحققت، وكذا بعضاً من أوجه القصور.

المركز الفلسطيني يتابع حملته لمواجهة الإنفلات الأمني في غزة

تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مواصلة حملته لمواجهة الإنفلات الأمني الحاصل في قطاع غزة، والذي تزايد مؤخراً نتيجة الاقتتال والتطاحن بين حركتي فتح وحماس، والذي تكثفت أنشطته فوق أراضي القطاع.

وركز المركز في حملته على تفشي حمل واستخدام الأسلحة غير المرخصة، وما يؤدي إليه ذلك من سهولة وقوع أعمال اقتتال بين المواطنين وليس بين أعضاء الفصائل السياسية وحدهم، والذي أدى إلى تساقط أعداد كبيرة من الضحايا، بينهم عدد غير قليل من الأبرياء.

اتحاد الصحفيين يستنكر العمل بالعقوبات السالبة للحريات في الأردن

أعربت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب عن استنكارها للقيود الإضافية على حرية الصحافة وحريات الرأي والتعبير في الأردن، واعتبرت إقرار البرلمان الأردني تعديلاً على قانون المطبوعات تضمن عقوبات سالبة في قضايا الرأي والنشر خطوات تصعيدية على ضد حرية الصحافة.

وطالب الاتحاد كافة القوى والهيئات المعنية بمساندة حملته لتحرير الصحافة وإطلاق حريات الرأي.

المركز العربي لاستقلال القضاء يدعو لوقف إحالة المدنيين للقضاء العسكري في مصر

دعا المركز العربي لاستقلال القضاء ومهنة المحاماة السلطات المصرية إلى عدم الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، وأعرب عن قلقه لقرار إحالة ٤٠ من قياديي جماعة الإخوان المسلمين – غير المرخص لها– إلى القضاء العسكري تمهيداً لمحاكمتهم.

ونوه المركز إلى أن المحاكم العسكرية لا تخضع في أحكامها لرقابة محكمة أعلى للنظر في سلامة تطبيقها للقانون، فضلاً عن خضوعها للتسلسل القيادي العسكري، وكونها لا تمثل القاضي الطبيعي للمتهمين من المدنيين.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ.هايدى الطيب، علاء شلبي، أ.محمد راضى، أ.معتز بالله عثمان

أ.إسلام محمد أبو العينين، أ.نيفين سليمان، أ.فاطمة فرغلى

السكرتارية الفنية :

أ.سامى زكريا، أ.عصمت جابر، منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني– مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري – فرع ثروت حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738